

جامعة مولود معمري تيزي - وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



الموضوع :

الاستثمار الأجنبي و التنمية الاقتصادية في الجزائر
دراسة حالة الجزائر (2000-2018)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصّص: سياسة عامة و إدارة محلية

تحت اشراف الاستاذ:

- عليوة جمال

إعداد الطالبة:

- حنيش حفيظة

لجنة المناقشة :

عضوا ممتحنا	الاستاذ الدكتور: خلفان كريم
عضوا و رئيسا	الدكتور: دكال مولود
مشرفا ومقررا	الاستاذ: عليوة جمال

السنة الجامعية: 2017-2018

شكروعرفان

الشكر الأول والآخر لله عز وجل على نعمة العلم.

أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور "عليوة جمال"،

على قبوله الإشراف على هذه المذكرة ، و توجهاته القيمة.

الى كل من علمنا حرفا من التعليم الإبتدائي حتى الآن.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هاته المذكرة من بعيد

أو من قريب.

الاهداء

اتقدم باهداء عملي المتواضع الى من هم انطلاقة الماضي

و عون الحاضر و سند المستقبل و الى كل من مد يد

المساعدة وساهم معي في تذليل ما واجهت من صعوبات.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي وإبراز الدور الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي. بالتطبيق على حالة الجزائر خلال فترة 2000 إلى وقتنا الحالي باعتبار أن هذه الفترة عرفت ارتفاعا تدريجيا في حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر بعد غياب شبه تام للاستثمارات الأجنبية خلال فترة التسعينات التي اتسمت بتدهور الأوضاع السياسية والأمنية، حيث قمنا بتسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما في الجزائر .

من خلال تتبعنا لتطور كل من المتغيرات السالفة الذكر، لاحظنا ضعف حجم الاستثمارات في الجزائر، الأمر الذي قلل من أهميتها في تكوين الناتج الداخلي الخام بالرغم من مساهمتها في الاستثمار المحلي ولو بنسب ضعيفة. بالإضافة إلى أن خروج العملات الصعبة في شكل تحويلات قد يقلل من مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحسين المدفوعات .

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، مناخ الاستثمار، الاستثمار المحلي، الناتج الداخلي الخام .

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	العلاقة بين اجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي والنتاج الداخلي الخام في الجزائر من خلال الفترة (2000-2012)	28
02	تطور الناتج الداخلي الخام ومعدلات نموه (2000-2012)	29
03	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2000-2015)	30
04	تطور الميزان التجاري وسعر برميل النفط للفترة (2000-2006)	31
05	تطور بعض حسابات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	31
06	تطور الميزان التجاري وسعر البرميل النفط خلال فترة (2000-2017)	34
07	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال فترة (2000-2017)	62
08	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	64
09	اهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2011-2016)	65
10	الوضعية العامة لعمليات الاستثمار المختلفة في الجزائر (2010-2013)	66
11	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية (2010-2013)	67
12	تدفق الاستثمار الاجنبي الى الجزائر (2000 2008)	68
13	الهيكل القطاعي للقيمة المضافة خلال فترة (2000-2017)	90

الفهرس

الفهرس

رقم الصفحة

I	شكرو عرفان
II.....	الإهداء
III	الملخص
IV.....	قائمة المحتويات
V.....	قائمة الجداول
02	المقدمة العامة
09.....	الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية
10.....	مقدمة الفصل
11.....	المبحث الأول: فاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي
11.....	المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي ومدلولاته
11.....	أولاً: تعاريف مقدمة الاستثمار الأجنبي
12.....	ثانياً: تعريف المنظمات الدولية
13.....	ثالثاً: خصائص الاستثمار الأجنبي
14.....	رابعاً: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي
17.....	المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي ومعداته
17.....	أولاً: أشكال الاستثمار الأجنبي
18.....	ثانياً: محددات الاستثمار الأجنبي
20	المطلب الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي

المبحث الثاني: دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية.....	21
المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.....	21
أولاً: تعريف التنمية الاقتصادية.....	21
ثانياً: أهداف التنمية الاقتصادية.....	22
ثالثاً: مقاييس التنمية الاقتصادية.....	23
المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي بالتنمية الاقتصادية في الجزائر.....	26
أولاً: الناتج الداخلي الخام PIB.....	27
ثانياً : علاقة الاستثمار الأجنبي بالناتج الداخلي الخام في الجزائر.....	32
المطلب الثالث: أثار الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي.....	37
أولاً: أثار الاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي.....	35
ثانياً: أثار الاستثمار الأجنبي على التشغيل.....	37
ثالثاً: أثار اقتصادية أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.....	38
خلاصة الفصل.....	40
الفصل الثاني: المنظومة القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي في الجزائر.....	41
مقدمة الفصل.....	42
المبحث الأول: التطورات التشريعية لقوانين الاستثمار في الجزائر.....	43
المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر.....	43
الفرع الأول: قوانين ما قبل الإصلاحات الاقتصادية.....	43

- أولاً: فترة الستينات.....43
- ثانياً: فترة الثمانينات.....45
- الفرع الثاني: قوانين ما بعد الإصلاحات الاقتصادية.....46
- أولاً: فترة التسعينات.....46
- ثانياً: فترة ما بعد التسعينات.....47
- المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (ANDI) كآلية لترقية الاستثمار الأجنبي.....48
- أولاً: تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.....48
- ثانياً: مهام الوكالة.....48
- ثالثاً: مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.....49
- المطلب الثالث: الضمانات الموضوعية والاجرائية للاستثمار الأجنبي في الجزائر.....50
- أولاً: الضمانات القانونية المتعلقة بالمبادئ المنظمة للاستثمار الأجنبي.....50
- ثانياً: الضمانات الإدارية المتعلقة بالاستثمار.....53
- ثالثاً: الضمانات القضائية المتعلقة بتسوية منازعات الاستثمار.....54
- رابعاً: الضمانات المالية المتعلقة بالاستثمار.....55
- خامساً: الضمانات المتعلقة بمنح الامتيازات والحوافز في اطار الاستثمار الأجنبي في الجزائر.....58
- المبحث الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة الى الجزائر وتوزيعها الجغرافي والقطاعي.....63
- المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2000-2017).....63
- المطلب الثاني : توزيع الجغرافي التدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر.....64
- المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.....66
- 70.....خلاصة الفصل

71.....	الفصل الثالث: دراسة وتحليل مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر
72.....	مقدمة الفصل
73.....	المبحث الأول: مظاهر تقييد الاستثمار في المشرع الجزائري
73.....	المطلب الأول: مظاهر تقييد الاستثمار الاجنبي في ظل الأمر 03-01 المعدل والمتمم
77.....	المطلب الثاني: أسباب ومبررات تقييد الاستثمار الأجنبي
79.....	المبحث الثاني: تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر
78.....	المطلب الأول: تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار
78.....	الفرع الأول: مؤشرات الاستثمار الأجنبي في الجزائر
78.....	أولاً: المؤشرات الاقتصادية الكلية
79.....	ثانياً- البنية التحتية للمواصلات والاتصالات
80.....	الفرع الثاني: ايجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي في الجزائر
81.....	أولاً: ايجابيات الاستثمار الأجنبي في الجزائر
83.....	ثانياً: سلبيات الاستثمار الأجنبي في الجزائر
85.....	المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر
85.....	أولاً: التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر
85.....	ثانياً: التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر
86.....	المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر
86.....	أولاً: في القطاع المالي والسكني
87.....	ثانياً: العراقيل المرتبطة بالوضعية الأجنبية
92.....	خلاصة الفصل
93.....	خاتمة

المقدمة العامة

لقد تعاضم دور الاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات وهذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة حيث أنه في بداية هذا العقد وفي الظروف العالمية والمعروفة باسم العولمة، وأصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية، أثبتت عدم فعاليتها نظرا للنتائج المترتبة عنه، وهكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية، وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول من العالم الخارجي، فإن مصادر التحويل التي تبقى أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى .

ولعل موضوع الاستثمار يعد من الموضوعات الأشد إغراء وجذبا خاصة في الظروف الراهنة، بالنسبة للمعنيين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعامل التجاري بين الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، فضلا عن العاملين في مجال البحث الاقتصادي.

إلا أن الحديث عن الاقتصاد العالمي تجري فيه العلاقات الاقتصادية دون النظر بعين الاعتبار للحدود السياسية للدولة، وتنتقل فيه الاستثمارات والسلع والأموال بحرية كبيرة ونطاق واسع ومنظم، وأصبح من المسلم بها أن الشركات المتعددة الجنسيات صارت تمثل أحد الركائز الأساسية للنظام العالمي الجديد، وانتشار فروعها واستثماراتها الخارجية. هذا بالإضافة إلى الركيزة الرئيسية الأخرى في الاقتصاد العالمي الجديد والمتمثلة في المنظمة العالمية للتجارة، والتي تهدف إلى إقامة نظام تجاري عالمي يقوم على مبدأ حرية حركة التجارة الدولية وحرية استقطاب الاستثمار الأجنبي، فكل هذه المتغيرات العالمية الراهنة، لها تأثير على السياسة الاستثمارية المنتهجة في كل الدول خاصة الدول النامية التي تواجه عدة تحديات تنموية، اقتصادية، واجتماعية، وتزيد رسم إستراتيجية تنموية من شأنها أن نخرجها من مأزق وكابوس التخلق وبالتالي تحاول أن تلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة، إلا أنها

مشكلة رئيسية تعوقها عن تحقيق أهدافها والتي تتمثل في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، واعتمادها على التمويل الخارجي من خلال إعطاء أولوية في ذلك للقروض الأجنبية، بدلا من الاهتمام بجلب الاستثمارات الأجنبية، غير أن هذه الصورة بدأت تتغير تدريجيا بسبب التدفق النسبي لرؤوس الأموال الأجنبية .

والجزائر من بين هذه الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة في حدود إمكانياتها الاقتصادية ومهاراتها الفنية، حيث تعمل على تهيئة مناخها الاستثماري والمتمثل في منع التسهيلات والمزايا والضمانات المتعددة لجلب الاستثمارات إليها لتشارك في عملية التنمية بها وللدخول من الاقتراض من الخارج، وما يحمله المصاحبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية والإجراءات التي قامت بها الدولة، من أجل تحفيز رؤوس الأموال دوليا ومحليا.

لا بد أن تأخذ في الحسبان بيئة الاستثمار العالمية السائدة فيها في ظل تنافس الدول على جذب وتحفيز الاستثمار، ومن ثمة أصبح منح الحوافز والإعفاءات الضريبية ضرورة ملحة ومن العوامل المؤثرة والفعالة على جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

- ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟ من الفترة 2000 إلى وقتنا الحالي .

التساؤلات الفرعية:

لإبراز ملامح الإشكالية بصورة أوضح يمكن طرح عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي؟ وماهي الأشكال والسياسات المختلفة له؟ وماهي محدداته؟

- ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية؟

- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟ وما هو حجم الواردات من الاستثمار الأجنبي؟
- ماهي الحوافز والامتيازات التي منحها في إطار الاستثمار؟
- ماهي المبادئ التي كرسها المشرع الجزائري كضمانات قانونية لتنظيم الاستثمار؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في إدراك أن الاستثمار الأجنبي يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث أنه يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية، وذلك من خلال ما يحمله من فترة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدول المضيفة، وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية وإكسابها مهارات وتحسين الأداء الاقتصادي .

مبررات اختيار الموضوع :

1-المبررات الموضوعية:

- باعتبار موضوع الاستثمار الأجنبي من أهم المواضيع الحديثة استقطبت مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي خاصة في الظروف الراهنة التي تمر مختلف الدول خاصة الدول النامية ومن بينها الجزائر، بالإضافة إلى طبيعة التخصص التي ألزمتنا الخوض في مثل هذه المواضيع ذات الطابع الدولي.
- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية وزيادة معدلات نموها.
- باعتبار أن للاستثمار الأجنبي موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.

2-المبررات الشخصية:

- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تطورات وتحولات متلاحقة.
- ميلنا الشخصي والرغبة في زيادة التحصيل المعرفي في هذا المجال.

أدبيات الدراسة:

هناك مجموعة من الدراسات نذكر أهمها:

1- كريمة قويدري، «الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر»، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011، تمحورت إشكالية الدراسة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي وتوصلت الدراسة إلى الأثر الإيجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي (1991-2008).

2- الدراسة التي قام بها « زياد محمد أبو ليلي» و« زكية أحمد مشعل » (جوان 2007) بعنوان «أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي»، والتي تهدف إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني، وهذا خلال فترة (1976-2003)، حيث دلت النتائج على وجود علاقة نسبية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج الإجمالي الأردني وكذلك وجود علاقة نسبية متبادلة بين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر بين الواردات والناتج الإجمالي ووجود علاقة نسبية تتجه من رأس المال المحلي إلى الاستثمار الأجنبي.

3- الدراسة التي قام بها Marowan Alaya بعنوان:

Investissement direct université de Nice, étranger et croissance économique, France, 2004.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة الممتدة بين (1973-2000) حيث توصلت إلى أن ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر هي التي أدت إلى عدة استفادة تونس من تحفقات الاستثمار الأجنبي.

4- الدراسة التي قام بها « رفيق نزاوي » بعنوان «الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي» (1991-2005) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011، وذلك بتوظيف نموذج خاص بالنمو الداخلي، باستعمال برنامج (Eviews)، حيث كانت النتائج مختلفة حسب كل دولة (تونس، الجزائر، المغرب)، ففي الجزائر متقاربة مع النظرية الاقتصادية، أما في تونس كان التأثير سلبي خلال فترة الدراسة، مما يؤكد أن تونس لم تستفد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المغرب فنلاحظ أن التأثير كان ايجابيا في فترة محدودة.

5- ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة، هو محاولة إلقاء نظرة على وتيرة النمو الاقتصادي من خلال تحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية، كالناتج الداخلي الخام الذي يعتبر أهم متغير يعبر عن النمو الاقتصادي باعتبار الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها حاولت معالجة الموضوع باستخدام المنهج القياسي.

حدود الدراسة:

1- الإطار الزمني: لقد تم تحديد فترة الدراسة الممتدة بين (2000 إلى وقتنا الحالي).

2- الإطار المكاني: هذه الدراسة تخص واقع الجزائر بالتركيز على الاستثمار

الأجنبي.

فرضيات الدراسة:

هناك فرضيتان رئيسيتان وهما:

- كلما تحسن مناخ الاستثمار كلما زاد حجم الاستثمارات الأجنبية المتفقدة إلى الجزائر.
- زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية بصفة تدريجية الذي يزيد في مستوى التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

- إنّ الهدف من دراستنا هو إبراز ضرورة جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر بما يحققه من تنمية اقتصادية شاملة.
- تسليط الضوء على مختلف الضمانات التي كرسها المشرع الجزائري في النصوص التشريعية والتنظيمية، التي لها علاقة بالاستثمار ومدى فعاليتها في جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع الاستثمار في الجزائر.
- تحليل واقع الاستثمار الأجنبي بالجزائر ومحاولة تفسير العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في إدراك أن الاستثمار الأجنبي يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التسمية الاقتصادية، حيث أنه يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية، وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية لمتطورة إلى الدولة المضيفة، وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية، وإكسابها مهارات وتحسين الأداء الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

1- المناهج والمقاسات النظرية الموظفة في الدراسة:

- اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع وذلك من خلال عرض المفاهيم، التعاريف، والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي واعتمدنا كذلك على منهج التاريخي وهذا للتعرف على تطور الاستثمار الأجنبي وقوانينه في الجزائر.
- تحليل معطيات الاستثمار والنمو الاقتصادي الذي تبين طبيعة تطور الدراسة خلال فترة (2000 إلى وقتنا الحالي).
- قمنا بالاعتماد على مراجع متنوعة من كتب ومذكرات وتقارير ومجلات ومواقع الإنترنت للحصول على مختلف المعلومات التي تخص الموضوع إضافة إلى استخدام المنهج الإحصائي لمختلف التمثيلات البيانية.

2- تقسيم الدراسة

- لمحاولة الإلمام بالجوانب الرئيسية للموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول:
- الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية.
- الفصل الثاني: المنظومة القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- الفصل الثالث: دراسة وتحليل مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتها في البحث هي قلة المراجع المتخصصة خاصة في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي وصعوبة الحصول على المعطيات من مختلف المنظمات الدولية والوطنية، بالإضافة إلى عدم تماثل المعطيات من سنة أخرى.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي والتنمية
الاقتصادية.

أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي في الدول النامية ومن بينها الجزائر أحد الموضوعات الرئيسية التي تحظى باهتمام العديد من الخبراء ومؤسسات التقييم الاستثماري، حيث شهدت العشرية الأخيرة من القرن الماضي، تزايد المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية تؤثر في تحفيز لانسياب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، لهذا نجد أن هناك حراك مستمر من طرف الدولة الجزائرية من أجل تحسين هذه العوامل وجعلها أكثر تحفيزا للمستثمر الأجنبي يهدف تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن جهة أخرى فلقد اختلفت الدراسات التجريبية التي قام بها العديد من الاقتصاديين بهدف إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية، وقد كانت كل من النماذج الكلاسيكية الحديثة للنمو ونماذج النمو الداخلي الأساس النظري لمعظم هذه الدراسات.

ومن أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بذا الفصل فإننا سنقوم بتقسيمه إلى

مبحثين وهما:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي.
- المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي بالتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي.

لقد تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي ولم يتم إعطاء تعريف شامل، لذا سننطلق إلى تعريف عدة لهذا النمط من الاستثمار، لزيادة الاهتمام به أكثر من السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية من أجل أخذ فكرة، لذا سننطلق إلى تعريف كل أنواع الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي ومدلولاته.

أولاً- تعريف الاستثمار

نذكر منها ما يلي:

I- عرف الاستثمار الأجنبي

أنه ذلك النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة أو زيادة الطاقة الحالية للمؤسسة، أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر الحالية بأصول أكثر كفاءة⁽¹⁾. وعرف أيضا أنه عبارة عن عملية إنما للذمة المالية لبلد ما من خلال حركة رؤوس الأموال المملوكة لهم عبر الحدود ودخولها في المشروعات الاقتصادية تعمل على توفير الاحتياجات المختلفة وتحقيق أرباح مالية⁽²⁾.

II- الاستثمار الأجنبي الغير مباشر

الاستثمار الأجنبي الغير مباشر هو تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من أفراد أو هيئات عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في

¹- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2012، ص15

²- عمر الهاشم، محمد صدفة، ضمانات الإشعارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص04

الصكوك الصادرة عن تلك الدولة أو في المشروعات التي تقوم بها سواء تمّ الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أما عن طريق الأسهم بشرط ألا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخولهم إدارة المشروع⁽¹⁾.

III- الاستثمار الأجنبي المباشر

هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار⁽²⁾.

ثانياً: تعريف المنظمات الدولية للاستثمار الأجنبي:

I- تعريف صندوق النقد الدولي FMI:

عرف صندوق النقد الدولي للاستثمار الأجنبي بحصول مستثمر مقيم في اقتصاد ما على حصة ثابتة في مشروع في اقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمشروع، حيث تعطي له أي المستثمر الحق في المشاركة في إدارة المشروع، ويسمى هذا المستثمر (المستثمر الأجنبي)⁽³⁾.

II- تعريف المنظمة التجارية الخارجية OMC

عرفه بأنه عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم)، حيث يستعمل أصوله في البلدان الأخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها⁽⁴⁾.

¹ - طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، ط1، عمان 2002، ص13.

² - عمر الهاشم، محمد صدفه، مرجع سبق ذكره، ص17.

³ -حنان شقاق، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الأدوية على الاقتصاد الجزائري لدراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية، رسالة ماجستير، قسم العلوم و التسيير، تخصص نقود و مالية، الجزائر، 2009، ص09

⁴ - عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص47.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه مجموعة المشاريع الاقتصادية التي يمتلكها المستثمر الأجنبي، يقيمها إما بسبب الملكية العامة للمشروع أو اشتراكه في رأس المال المشروع حيث له الحق بجزء معين يبرز له الحق في الإدارة، ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فردا أو شركة أجنبية أو فرعا لأحد الشركات الأجنبية أو مؤسسة خاصة.

ثالثا- خصائص الاستثمار الأجنبي

يمكن تلخيصها في النقاط التالية⁽¹⁾

I- يعتبر الاستثمار مباشرا إذا كان يملك المستثمر الأجنبي 10 وما أكثر من الأسهم العادية، فله الحق في التصويت داخل المؤسسة، وإما إذا كانت أقل من ذلك فسوف يسجل محاسبا كاستثمار ومن ثم ليس له الحق في تسيير الشركة.

II- تتميز بانخفاض درجة التقلب إذ يتميز بالاستقرار إذا ما قورن مع قروض المصاريف التجارية، وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي في حد ذاته إذا قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري يقف حاجز أمام صاحب المشروع.

III- الاستثمار الأجنبي بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال الأمثل لما لم يستعمله من حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على الاستثمار أمواله، وخبراته في الدول المستقبلية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة البدائل المتاحة.

¹ - حنان شناق، مرجع سبق ذكره، ص 17.

رابعاً- النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي

1- التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي:

1- النظرية الكلاسيكية:

تستند نظرة الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات ومن بينها ما يلي:⁽¹⁾
أ) صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية الحقيقية إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح المجال لهذا النوع من الاستثمارات.

ب) قد يترتب وجود الشركات المتعددة الجنسيات إشباع الفجوة بين الأفراد المجتمع فيها يختص بهيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ما تقدم من أجور مرتفعة بالمقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.

ج) وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على زيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والسياسية.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية، أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.

2- نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمتطلبات الأعمال بالمقارنة

¹- عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، كلية التجارة، مكتسبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط4، الإسكندرية، 1998، ص11.

بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية⁽¹⁾.

يتفق كل من Covez و Pory، بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى توافر بعض المزايا أو امتلاك بعض الخصائص أو المزايا لدى شركات المتعددة الجنسيات بالمقارنة بنظرياته الوطنية في الدول المضيفة وهذا يعني أن الدافع وراء قيام الشركات المتعددة الجنسيات في الاستثمار في الخارج أو حدة المنتج يستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة⁽²⁾.

3- نظرية الحماية:

ظهرت هذه النظرية نتيجة الخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، فمن ناحية أن الاستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي بها ويتلاءم وأهداف الشركات المتعددة الجنسية لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات الوطنية والعاملة بالدول النامية (المضيفة)⁽³⁾.

4- نظرية الموقع:

تركز هذه النظرية على تقليل المخاطرة التي يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تركز على الأسباب الكامنة وراء اختيار الشركات المتعددة الجنسيات لمكان استثمارها أي اختيار البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر مع التركيز على المحددات التي تدفع هذه الشركات للمفاضلة في الاستثمار بين دولة وأخرى⁽⁴⁾.

¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع، بيروت، 2001، ص 38.

² - مرجع نفسه، ص 17.

³ - عبد الرزاق محمد حسين الحيوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع،

ط1، عمان، 2014، ص 56

⁴ - عبد السلام أبو قحف، المرجع سبق ذكره، ص 36.

II- التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي

1- نظرية توزيع المخاطر:

ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فوفقا لهذه النظرية تستمر الشركات بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة، ومن ثمة تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامة القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة وبالتالي تقوم شركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أنّ اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض⁽¹⁾.

2- نظرية دورة حياة المنتج:

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي Vernon، حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج عام 1966، والذي يعتبر أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة والاستثمار والذي تم تأسيسها بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية حيث تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دورا هاما في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي⁽²⁾، حيث تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن هناك دورة حياة منتج تتضمن المرور بمرور مراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا، ومرحلة تشبع السوق المحلية، ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة الإنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها

¹ - كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2011، ص 14-15.

² - فليح حسين خلف، التمويل الحسابي، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 182.

نتيجة المنافسة السعرية والجودة ويؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة، والتي من أبرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي ومعداته.

أولاً- أشكال الاستثمار الأجنبي

ينطوي الاستثمار الأجنبي على التملك الجزئي أو المطلق لطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعاً للتسويق أو البيع أو التصنيع أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي.

I- الاستثمار المشترك

يرى "كولدي" أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه الطرفان (شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصورة دائمة. أما (Terpstra) فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية ويكون أحد الأطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقاً كافياً في إدارة المشروع، والعلمية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة⁽¹⁾.

¹- عبد السلام أبو قحف، المرجع سبق ذكره، ص 15.

II- الاستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي

يتمثل هذا النوع من الاستثمارات في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع لإنتاج أو للتسويق بالدولة المضيفة وتشمل مجموعة من المزايا للاستثمارات المملوكة من طرف المستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة منها:

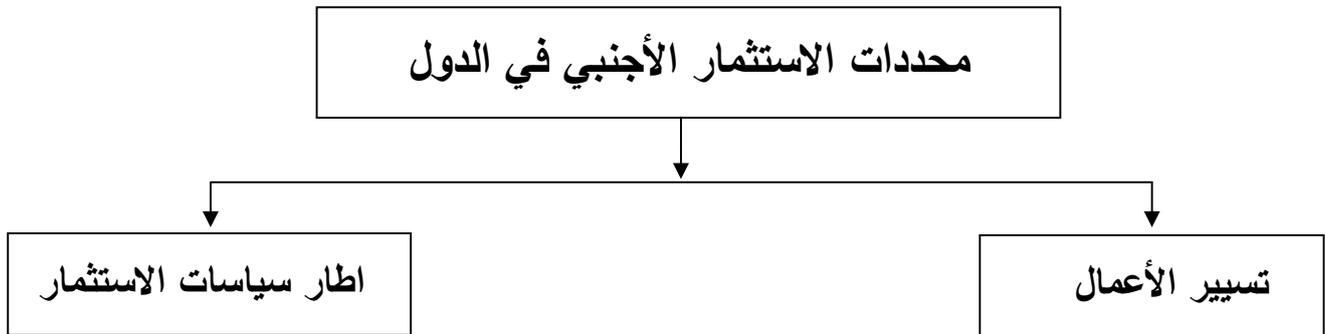
- 1- زيادة حجم التدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة.
- 2- يساهم هذا النوع من الاستثمار في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدولة المضيفة بالمقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي خاصة أشكال الاستثمار الغير المباشرة⁽¹⁾.

ثانياً- محددات الاستثمار الأجنبي.

هناك ثلاث عوامل رئيسية تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسيات والعبارة للحدود المفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار هي:

- أ) سياسات الدولة المضيفة.
- ب) الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الاستثمارات.
- ج) المواصفات الاقتصادية للدول المضيفة⁽²⁾.

شكل رقم (01-02): محددات الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة



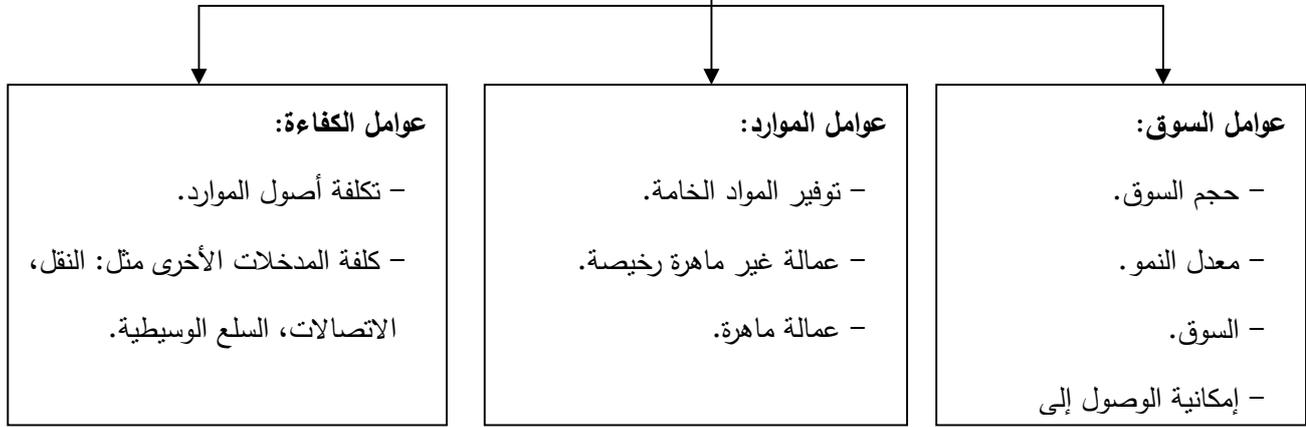
¹ - عمر صقر، المرجع سبق ذكره، ص70.

² - عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف و قضايا، سلسلة دورة تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، 2004، ص06.

- الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي.
- القوانين المتعلقة بالدخول و العمل.
- معايير معاملة فروع الشركات الأجنبية.
- الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي.

- تعزيز الاستثمار: تتضمن المناخ الاستثماري
سمعة الدولة و توفير الخدمات التمويلية اللازمة.
- التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد و سوء الإدارة.

المحددات الاقتصادية



المصدر: بييري نورة، زرقين عبود «الاستثمار الأجنبي في تونس، الجزائر، المغرب: محددات وأثر، دراسة مقارنة باستخدام نتائج المعدلات الآتية»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5 جوان 2014 الجزائر، ص111.

المطلب الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي.

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار وذلك من أجل الحفاظ على مكانه وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصادي وتتمثل هذه الأهداف باختصار كما يلي: (1)

- تحقيق العائد وهو هدف عام للاستثمار مهما يكن نوع الاستثمار فمن الصعب أن يجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح.
- تكوين الثروة وتنميتها يقوم الهدف عندما يضعف الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين ثروة في المستقبل تأمين الحاجة المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات وبذلك فان المستثمر يسعى وراء تحقيق الثروة في المستقبل.
- المحافظة على قيمة الموجودات، يسعى المستثمر إلى التشريع في مجالات استثماره بحكم الأسعار وتقليلها.
- الحفاظ على الأصول المادية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له للتصرف بها وبذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وبما تجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.
- استمرار الدخل وزيادتها بوادر متزايدة ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية في رفع مستويات معيشية ومن ثمة قدراته الإنتاجية ويكمن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية لمزيد من النشاطات الجديدة.

¹ - منير إبراهيم هندي، «الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات»، منشأة المعارف، 2005، ص 584.

المبحث الثالثاني: دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الاقتصادية عديدة الأهداف، تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة وتوفير أسباب الحياة الكريمة، فالناس في المناطق المختلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظرون إليها كوسيلة لتحقيق غايات أخرى، والوسيلة يجب أن تكون دائما في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

أولا- تعريف التنمية الاقتصادية

التنمية تعني إحداث تغيرات جذرية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو أسرع من معدلات نموها الطبيعي، وإذا كان النمو الطبيعي الاقتصادي ينحصر تأثيره في الجانب الاقتصادي أو في قطاع معين، فالتنمية تعني، إحداث تغيرات جذرية في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية⁽¹⁾.

وقد اختلفت مفاهيم التنمية الاقتصادية باختلاف المدارس والفترات الزمنية واختلاف وجهات النظر:

عرّفها (Kindle Berge) بأنها: «الزيادة في الناتج الوطني وخلال فترة زمنية معينة مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية»⁽²⁾.

- وهي: «مجموعة السياسات التي يتبعها مجتمع معين استنادا إلى قوة الذاتية وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لفترة طويلة من الزمن لتلبية حاجات الأفراد وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية»⁽¹⁾.

¹ - سماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، «تعريف، مفاهيم أساسية في الاقتصاد الكلي»، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص363.

² - كاظم حاسم العيساوي، محمود الوادي، «الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي»، عمان، 2000، ص214.

ثانياً - أهداف التنمية الاقتصادية

أهداف التنمية الاقتصادية تختلف من بلد إلى آخر ومن فترة إلى أخرى للبلد الواحد ومع ذلك فإن هناك أهداف مشتركة تسعى إليها معظم الدول، ومن أهمها: (2)

أ- زيادة الدخل الوطني الحقيقي

يمكن القول أن زيادة الدخل الحقيقي أياً كان حجم هذه الزيادة في الدخل أو نوعها تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية ويقصد بها زيادة الدخل الوطني الحقيقي النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وزيادة الدخل الوطني الحقيقي، تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانية البلد المادية.

ب- رفع مستوى المعيشة

يحدث هذا عندما يزيد عدد السكان بنسبة أقل من الزيادة في الدخل الوطني، كما يمكن أن يرفع مستوى معيشة السكان بالتوزيع العادل للدخل الوطني على الأفراد، وكذا بزيادة متوسط ودخل الفرد حتى يتسنى له رفع المستوى المعيشي، فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط مصيب الفرد ومن ثمة انخفاض مستوى المعيشة، ومن أهم الأهداف التي يجب على التنمية الاقتصادية في تحقيقه هو تتميتها للموارد الاقتصادية ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان المتوسط مرتفع دل على ارتفاع مستواه المعيشي (3).

¹ - كامل بكري، «التنمية الاقتصادية»، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 2007، ص70.

² - كاظم حاسم العيساوي، مرجع سابق، ص73-74.

³ - كاظم حاسم العيساوي، محمود الوادي، مرجع سابق، ص214.

III- تقليل التفاوت في الدخل والثروات

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخل والثروات، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي الى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي⁽¹⁾.

IV- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني

في الدول النامية، يغلب قطاع الزراعة على القطاع الصناعي، حيث يعتبر الإنتاج الفلاحي كصدر عيش الغالبية من السكان، وتلعب الزراعة الدور الأساسي لقطاعات أخرى في كونها مصدر من مصادر الدخل الوطني، ولهذا يجب أن يراعي القائمون على عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة هذا الجانب، ويعملون على تخصيص نسبة معتبرة من موارد الدولة للنهوض بالصناعة سواء كلن بإنشاء صناعات جديدة، أو التوسع في الصناعات القائمة، وذلك للتمكن من القضاء على بعض المشاكل كتخلق القاعدة الإنتاجية الصناعية، وضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع وتحد التي تثيرها سيطرة بعض القطاعات على البنيان الاقتصادي⁽²⁾.

ثالثا: مقاييس التنمية الاقتصادية.

توجد ثلاث معايير لقياس التنمية:

¹- المرجع السابق، ص 215.

²- كامل بكري، مرجع سابق، ص 73-74.

1- معايير الدخل:

1- الدخل الوطني الكلي:

يقترح الأستاذ "Mead" قياس التنمية الاقتصادية بالتعرف على الدخل الوطني الكلي وليس نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا القياس لم يلقى في الأوساط القبول، وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد يؤدي إلى بلوغ نتائج ايجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل، ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر، كذلك يتحذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة⁽¹⁾.

2- الدخل الوطني الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس التنمية الاقتصادية على أساس الدخل الوطني المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الجولة كاملة غنية، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يرى بعض الاقتصاديين أن يؤخذ الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل⁽²⁾.

3- معيار متوسط الدخل:

يعتبر متوسط نصيب الفرد أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن: إحصائيات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، ويرى معظم الاقتصاديون أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أو يوجه إلى التنمية الإنتاجية وليس آلة مستوى المعيشة،

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000، ص 66-67.

² - المرجع نفسه، ص 67.

إلى الدخل المنتج وليس إلى الدخل المنفق، ويرى البعض الآخر التمسك بنصيب متوسط الفرد من الدخل باعتباره الذي يجب الأخذ به لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستوى المعيشة ومستويات الرفاهية⁽¹⁾.

II- المعايير الاجتماعية

1- المعايير الصحية:

- من أهم المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي ما يلي: (2)
- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان.
 - معدل توقع الحياة، كلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي وكلما انخفض دل على درجة من التخلف الاقتصادي.
 - كذلك توجد مؤشرات جديدة أخرى نذكر بينها الأفراد لكل طبيب.

2- معايير تعليمية:

- ويمكن تلخيصها في هذه النقاط: (3)
- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
 - نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
 - نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى جمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق العمومي.

¹- الدوري محمد، " التخلق الاقتصادي"، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2005، ص54.

²- المرجع السابق، ص76-77.

³- زياد رمضان، " مبادئ التنمية الاقتصادية"، دار وائل للطباعة، ط2، الأردن، 2000، ص57.

1-معايير التغذية:

إن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي، ما يترتب عن ذلك ضعف عن ذلك ضعف قدراتها الإنتاجية ومن ثمة انخفاض مستويات الدخل فيها ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية ونقصها ما يلي: (1)

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.
- نصيب الفرد العضلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

III- المعايير الهيكلية:

ومن أهم مؤشراتها: (2)

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
 - الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
 - نسبة العمالة إلى القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.
- ولا شك أن الاتجاه إلى التصنيع لابد أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة إسهام الصناعات الجديدة، كما سيؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل.

المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي بالتنمية الاقتصادية في الجزائر.

يظهر أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية من خلال الآثار الجانبية التي يتركها على الإنتاجية والاستثمار المحلي عن طريق عامل المحاكاة والتقليد التي تمكن الشركات المحلية من منافسة الشركات الأجنبية.

¹- المرجع السابق، ص76.

²- كامل بكري، مرجع سابق، ص80.

ومن المفاهيم الاقتصادية التي لها علاقة بالاستثمار الأجنبي نجد:

أولاً- الناتج الداخلي الخام PIB

هو مجموعة قيم الإنتاج الاقتصادي من الخيرات والخدمات في بلد معين خلال سنة معينة وبحسب اعتمادا على عدة مكونات منها: قيمة الاستهلاك الخاص، الاستثمارات لمصاريف الدولة، الفرق بين قيمة الصادرات والواردات، ويعتبر أفضل مؤشر لقياس درجة نمو النشاط الاقتصادي.

في الاقتصاد، الناتج الوطني الخام هو مقياس لحجم الإنتاج الاقتصادي من السلع والخدمات من موارد مملوكة من قبل سكان منطقة معينة في فترة زمنية ما (حتى وإن كان هذا الإنتاج الاقتصادي يتم داخل هذه المنطقة) وهو أحد مقاييس التي تستخدم لقياس الدخل القومي والمصرفات العامة للدول.

وباعتبار أن النمو الاقتصادي يقاس بالناتج الداخلي الخام سجلت الجزائر معدلات نمو ايجابية خلال 2000-2012 بعد فترة من الانكماش والركود الاقتصادي التي شهدتها خلال فترة التسعينات من القرن الماضي بسبب الظروف الأمنية والسياسية الغير المستقرة ويرجع السبب إلى معدلات النمو المحققة في قطاع المحروقات بفعل ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة أين وصل سعر البرميل النفط إلى 28,5 دولار سنة 2000. بالإضافة إلى تحسين مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الناتجة عن تطبيق إصلاحات واسعة النطاق في إطار برنامج التعديل الهيكلي حيث شرعت الجزائر في تطبيق سياسة مالية لم يسبق لها من قبل مستخدمة عائدات البترول، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها، تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) خصصت لها مبالغ مالية ضخمة (525 مليار دينار، 4203 مليار دينار، 21.214 مليار دينار) على التوالي. بالإضافة إلى تحسن مؤشرات القطاع الزراعي أين وصل معدل النمو

إلى 19,7 في المائة سنة 2003، يرجع السبب إلى عدة عوامل من بينها غزارة الأمطار الاستثنائية التي عرفت الجزائر في تلك السنة التي كانت لها آثار ايجابية على الزراعة وقطاع الأغذية الفلاحية، لكننا نلاحظ أن بعد 2005 عرفت معدلات النمو تراجعاً أين بلغت أدنى مستوياتها سنة 2009 بمعدل 1,6 % وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول ليرتفع معدل النمو في الناتج الداخلي إلى 3,6 % سنة 2010 تحسناً سنة 2010 لكن سرعان ما انخفض إلى 2,8 % سنة 2010 بسبب الركود المستمر لقطاع المحروقات أين سجل معدل نمو سلبي بـ 3,3- في المائة سنة 2011 بالإضافة إلى انخفاض معدل نمو قطاع البناء إلى 5,8%، إلا أن معدل النمو عرف تحسناً طفيفاً سنة 2012، ليسجل 3,3 %.

وتراجع النمو الاقتصادي سنة 2016 بواقع 0,4%، وكشف الديوان الوطني للإحصاء أن النمو المسجل في 2016 بلغ 3,3 %، وصاحب النمو تقلص نصيب الفرد من الناتج الخام إلى 3894 دولار في سنة 2016⁽¹⁾.

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹ - لوعيل بلال، «أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995-2007»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، بومرداس، العدد الرابع، سبتمبر 2008، ص 112.

جدول رقم (01-01): تطور الناتج الداخلي الخام ومعدلات نموه (2000-2012)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
13841,4	15841,9	14851,3	15843	14519,8	11991,1	9968	11043,7	8389	8389,6	7544,1	6135,9	5247,5	4537,7	4260,8	4123,5	الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)
2,9	5,8	3,6	3,3	2,8	3,6	1,6	2,4	3,0	2,0	5,1	5,2	6,9	4,7	2,1	2,4	معدلات النمو الحقيقي
7,9	7,8	6,3	7,1	6,1	6,3	9,6	6,7	6,3	5,6	4,7	6,2	6,0	5,3	5,4	1,2	PIB خارج المحروقات
2,5	-1,5	-2,5	-3,4	-3,3	-2,2	-8,0	-3,2	-0,9	-2,5	5,8	3,3	8,8	3,7	-1,6	4,9	المحروقات
20	22,2	11,6	4,9	21,1	8,5	6,2	-3,8	5	4,9	1,8	3,1	19,7	-1,3	13,2	-5	الزراعة
4,1	5,1	3,5	3,4	3,5	8,5	8,3	6,2	0,8	\	3,3	2,6	1,5	2,9	2	1,2	الصناعة
10,2	12,2	9,2	8,2	5,2	8,9	8,5	8,7	9,8	11,6	7,1	8	5,5	8,2	2,8	5,1	البناء والأشغال العمومية
10,3	11,4	8,4	7,3	6,4	7,1	7,3	8,6	6,8	6,5	6	7,7	4,2	5,3	3,8	3,1	الخدمات

المصدر: Les annexes statistiques , 2012 من الموقع WWW.ONS.DZ المطع عليه في 04-04-2018 على الساعة 10:45.

بالموازاة وتطور معدلات النمو الداخلي الخام حققت الجزائر معدلات نمو ايجابية في متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام على طول الفترة 2000-2015 يرجع السبب إلى ارتفاع العائدات من المحروقات باعتباره أهم مصدر للدخل في الجزائر باستثناء سنة 2009 أين سجل معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام انخفاض ليصل إلى -11,37 % وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول والذي سببته الأزمة المالية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (01-02) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2000-2015)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (آلاف)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (آلاف)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (آلاف)	متوسط نصيب الفرد من السنوات PIB
\	129,99	1,7273	2000
1,14	131,48	1,7028	2001
5,60	138,85	1,7426	2002
14,61	159,14	2,0563	2003
15,61	183,75	2,5500	2004
15,46	222,66	3,3914	2005
21,17	246,37	3,8458	2006
10,64	266,48	3,8343	2007
8,16	309,12	4,7865	2008
16	273,97	3,7713	2009
-11,37	323,49	4,3496	2010
18,09	411,69	5,2716	2011
18,83	311,31	5,3098	2012
7,07	298,33	5,2120	2013
19,34	501,33	6,2315	2014
12,15	429,98	5,2343	2015

المصدر: موقع www.albankaldawli.org المطلع عليه يوم 05-04-2018 على الساعة 13:30.

القيم محولة من الدولار الأمريكي إلى الدينار الجزائري على أساس متوسط سعر الصرف كل سنة

جدول رقم (03-01): تطور الميزان التجاري وسعر برميل النفط للفترة (2006-2000)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
34,06	26,47	14,27	11,41	6,7	9,61	12,3	رصيد الميزان التجاري
65,85	45,64	38,66	28,96	25,24	24,85	28,5	سعر برميل النفط
\	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
\	20,16	27,94	18,21	7,78	40,6	34,24	رصيد الميزان التجاري
\	111,04	112,94	80,15	62,25	99,97	74,95	سعر برميل النفط

المصدر: Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospective

جدول رقم (04-01): تطور بعض حسابات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة

(2017-2000)

المؤشرات	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليار دولار)	تطور رصيد رأس المال (مليار دولار)	قيمة الأرباح المحولة من المستثمرين إلى الخارج (مليار دولار)	تطور صافي التحويلات (مليار دولار)	السنوات
	0,42	-1,36	-1,16	0,60	2000
	1,18	-0,87	-1,02	0,80	2001
	0,97	-1,37	-1,60	0,60	2002
	0,62	-1,87	-2,28	0,79	2003
	0,62	-4,24	-3,30	0,67	2004
	1,06	-11,22	-5,48	1,07	2005
	1,76	-0,99	-6,18	1,75	2006
	1,37	2,54	-5,18	2,46	2007
	2,33	3,45	-5,41	2,06	2008
	2,54	3,177	-6,28	1,61	2009

2,18	-5,88	2,375	3,478	2010
2,21	-4,854	-0,361	2,045	2011
2,78	-6,251	-1,361	1,541	2012
2,63	-7,505	-1,020	1,961	2013
2,649	-7,505	3,396	1,525	2014
3,163	-8,002	-0,061	-0,691	2015
3,219	-8,001	-0,850	1,350	2016
2,564	-6,503	1,360	1,780	2017

المصدر: تقارير بنك الجزائر. <http://WWW.bank-of-Algeria.dz/html/rapport.htm>.

فيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب الخدمات والمداخل نلاحظ أن قيمة الأرباح المحولة من طرف المستثمرين الأجانب للفترة 2005-2012 بلغت 47,98 مليار دولار في حين لم تتجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي لنفس الفترة حوالي 16,201 مليار دولار، الأمر الذي إلى استنزاف جزء من المدخرات المحلية، وعليه دخول رؤوس الأموال في شكل استثمارات أجنبية يقابله خروج العملات الصعبة في شكل تحويلات مما يقلل من أهمية هذه الاستثمارات، أما فيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي على حساب التحويلات من خلال تتبعنا لتطور صافي التحويلات نلاحظ أن هذا الحساب كان موجبا من الفترة 2000 إلى 2012 أين فاقت الثلاث ملايين دولار سنة 2012 ويرجع السبب في ذلك إلى هجرة اليد العاملة الجزائرية، على حساب العمال الأجانب الذين يعملون في الجزائر في إطار الاستثمارات الأجنبية.

وفيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي على حساب رأس مال نلاحظ أن هذه العلاقة بين حساب رأس المال والاستثمار الأجنبي علاقة ايجابية بالرغم من ضعف حجم تدفقات

الاستثمار الواردة إلى الجزائر ويرجع السبب إلى ضعف حجم الاستثمارات الصادرة من الجزائر حيث أنه في الفترة 2000-2007 سجل حساب رأس المال عجزا بالمقارنة مع تدفق الاستثمار الأجنبي الذي شهد ارتفاعا ملحوظا، يعود السبب في هذا العجز إلى تدهور الأوضاع السياسية الأمنية والاقتصادية خلال فترة التسعينات والتي اتسمت بتفاقم فائض أزمة المديونية التي ارتفعت خدمات الديون الخارجية، وزيادة القروض القصيرة الأجل والتي قدرت بـ 1,77 مليار دولار سنة 2011 لينخفض حساب رأس المال سنة 2012 ويسجل عجزا بـ 0,24- أين تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية إلى 1,484 مليار دولار.

دول رقم (01-05): تطور الميزان التجاري وسعر البرميل النفط خلال فترة (2000-2017)

السنوات	المؤشرات	تطور الميزان التجاري	سعر برميل النفط
2000		12,30	25,80
2001		9,61	28,50
2002		6,70	24,24
2003		11,14	25,24
2004		14,27	29,03
2005		26,47	38,66
2006		34,06	54,64
2007		34,24	65,85
2008		40,60	74,95
2009		7,60	80,81
2010		7,78	90,18
2011		18,205	99,97
2012		25,961	62,25
2013		20,167	80,150
2014		9,880	111,045
2015		0,459	108,971
2016		-18,083	100,234
2017		-14,350	53,066

من خلال الجدول نلاحظ العلاقة الايجابية بين سعر البرميل النفط ورصيد الميزان التجاري 6.70 مليار دولار سنة 2002 إلى 60.40 مليار دولار سنة 2008، سجلت صادرات المحروقات أعلى قيمة لهل سنة 2008 إلى 77 مليار دولار ويعود السبب إلى ارتفاع سعر البرميل في سنة 2008 وفي سنة 2009 انخفض سعر البرميل نتيجة الأزمة المالية العالمية التي مست أهم الدول المصدرة للبتروول وارتفعت قيمة المحروقات إلى 661.71 مليار دولار، مما أدى إلى ارتفاع سعر البرميل إلى 943.112 ونلاحظ سنة 2015 انخفاض رصيد الميزان التجاري.

ثانيا- علاقة الاستثمار الأجنبي بالنتاج الداخلي الخام في الجزائر

عرفت معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام ارتفاعا حيث سجلت اعلى قيمة لها سنة 2003 بمعدل بلغ 6.9%، صحبة في ارتفاع معدل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من 5.60% سنة 2002 إلى 14.61% سنة 2003، ما توافق مع معدل نمو سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر بـ42.18% يعود السبب إلى تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الذي ساهم في تحقيق معدل نمو قدر بـ5.5% خارج قطاع المحروقات، إلا أنه بعد سنة 2005 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي ارتفاعا ملحوظا نتيجة التسديد المسبق للديون سنة 2006، لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2009 أين سجلت 199.48 مليار دينار جزائري بمعدل نمو 19.2%، بالمقابل انخفض معدل نمو الناتج المحلي الخام ليصل إلى 1.6% وهو ادنى معدل مسجل خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الذي يسجل معدلا سلبيا بـ11.37% خلال نفس السنة، رغم هذا بلغ حجم الاستثمار كتراكم مستويات مرتفعة أين سجل 47% مما يفسر بزيادة الاستثمارات المحلية تحت تأثير زيادة نفقات التجهيز في ظل البرامج المعلن عنها لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) الذي ساهم في تحقيق

قيمة معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ6.6% وكننتيجة لانخفاض الاستثمارات العربية البيئية سنة 2010 تراجعت قيمة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر عما كانت عليه سنة 2009 بمعدل 15.68%⁽¹⁾. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹ - من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 4.

جدول رقم (2-2): العلاقة بين اجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي والنتاج الداخلي الخام في الجزائر من خلال الفترة (2000-2012)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النتائج الداخلي العام PIB	4123.5	4260.8	4537.7	5247.5	6135.9	7544.1	8463.5	8389.6	11043.7	9968.0	11991.6	15519.8	15843
معدل النمو في الناتج الداخلي الخام PIB	2.4	2.1	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3
تدفق الاستثمار الأجنبي (مليار دينار)	32.96	92.96	84.86	49.06	63.55	79.21	130.39	115.16	167.46	199.48	168.40	187.52	115.64
معدل نمو الاستثمار الأجنبي %	/	180.15	8.10-	42.18-	29.53	24.64	64.61	11.68-	45.41	19.12	15.58-	11.29	38.64-
نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج الداخلي الخام PIB %	0.79	2.16	1.87	0.93	1.03	1.05	1.54	1.37	1.51	2.0	1.4	1.29	0.72
حجم الاستثمار تراكم خام PIB %	25	27	31	30	33	32	30	34	37	47	41	38	39

المطلع عليه يوم 2018/04/06 على الساعة 1:49

المصدر: مجموعة البنك الدولي، قاعدة البنك الدولي، من الموقع www.albankaldawli.com

بالرغم من التحسن التدريجي لمناخ الاستثمار في الجزائر عما تضمنته من امتيازات مقدمة خاصة في قطاع المحروقات، بالإضافة إلى الامتيازات الممنوحة إلا أنّ حجم الاستثمار الأجنبي لم يوقى إلى مستوى الفرص المتاحة، وهذا راجع إلى أنّ مناخ الاستثمار في الجزائر ما زال يشوه العديد من المعوقات، التي أدت بدورها إلى عرقلة القيام بالاستثمارات الأجنبية أو المحلية، والتقييد الشديد على هذا المجال، مما أدى إلى ضعف دور الاستثمار الأجنبي في رفع معدلات الناتج المحلي الاجمالي.

المطلب الثالث: اثار الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية.

تبرز الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في البلد المضيف له في التغيرات نحو الارتفاع أو الانخفاض التي تحدث في معدل نمو الاستثمارات المحلية، بينما الآثار غير المباشرة فتبرز في جوانب عديدة من الاقتصاد المضيف منها: المهارات الإدارية والتسييرية والمنافسة والممارسات التسويقية والتقدم التكنولوجي والقدرة على خلق وتطوير السلع والمنتجات والخدمات... الخ، غير أن هذه الأخيرة يصعب تكميمها ولا تبرز إلا في الأمد المتوسط والطويل، لذلك ستقتصر في هذه الدراسة على الآثار المباشرة.

أولاً- اثار الاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي.

تناولت الكثير من الدراسات الاقتصادية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي للبلد المضيف لهذا الاستثمار.

ومن المنتظر أن يكون الاستثمار الأجنبي الوارد مكملاً للاستثمار المحلي ومشجعاً له غير مزاحم ولا منافس له. ويتضمن التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت كل من الاستثمار المحلي والأجنبي على التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، أي دون مساهمة الأطراف الأجنبية.

- يتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مشاريع لا يوجد طلب محلي عليها، مما يعني أن انجاز هذه المشاريع من طرف الأجانب ولا يحدث تأثير سلبي على المستثمرين المحليين وإن ازدياد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يعني ازدياد الاستثمار المحلي والعكس بالعكس: فدخل الاستثمار الأجنبي إلى قطاع إنتاج الحديد والصلب كحالة مركب الحجار بعنابه وقطاع لإنتاج مواد البناء كمصنع الاسمنت للمجمع المصري وهذا يؤدي إلى إحداث روابط خلفية من خلال زيادة الطلب على استهلاك المواد الأولية المحلية الصنع لمثل هذه المشاريع، وروابط أخرى أمامية من خلال توسيع شبكة توزيع منتجاتها، كما أن دخول الاستثمار موضوع الدراسة إلى قطاع الاتصالات أحدث روابط خلفية في السوق المحلي تخص إنتاج وتوزيع مستلزمات الاستغلال لهذا النوع من هذا النشاط وروابط أمامية منها نشاطات الصيانة⁽¹⁾.

- إن التزايد المستمر في حجم الاستثمار المحلي ابتداء من سنة 2001، فهي نفس الفترة التي تزايد فيها أيضا حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

- أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصناعية تتوجه إلى قطاع المحروقات المتميز باحتياجات التمويل الكبيرة واستخدامه لتقنيات تكنولوجية متطورة غير متاحة محليا. ومن ثم دخول المستثمر الأجنبي في هذا القطاع لم يحدث مزاحمة لنظيره المحلي بل من المتوقع أن يكون قد أحدث أثرا محفزا⁽²⁾.

- التطور الكبير الذي حدث في قطاع الاتصالات نتيجة دخول المستثمر بين الأجانب حيث بلغ المشتركين في الهاتف المحمول 54,000 مشترك سنة 2000⁽³⁾، حينما كان القطاع محتكرا من طرف مؤسسة وطنية واحدة فقط ثم انتقل إلى 1,447,310 مشترك نهاية

¹ - رفيق نزاري، "الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة لخضر، باتنة 2008، ص 95.

² - عبد السلام قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، دار النهضة، عمان، 2000، ص 363.

³ - رفيق نزاري، مرجع سابق، ص 100.

سنة 2008 منهم 1,176,485 مشترك للمتعامل الوطني و 3,705,929 مشترك لمتعاملين أجنبية ومع نهاية سنة 2005، تجاوز عدد المشتركين في الهاتف المحمول 12,5 مليون مشترك منهم 4 ملايين مشتركين للمتعامل الوطني وأكثر من 8,5 مليون مشترك للمتعاملين الأجبيين وازدادت هذه الأرقام في الارتفاع⁽¹⁾.

ثانياً: آثار الاستثمار الأجنبي على التشغيل.

من الدوافع التي تجعل البلدان تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مساهمة هذه الأخيرة في تكوين وتأهيل ورفع مستوى العمالة المحلية بالإضافة إلى التقليل من البطالة بفتح فرص عمل جديدة مع المحافظة على مناصب العمل القائمة، خاصة في البلدان التي تعاني من المعدلات المرتفعة لبطالة، وهي الحالة التي عايشتها الجزائر في العقد الأخيرين الذي تميز بحل العديد من المؤسسات العمومية وخصوصة بعضها الذب نتج عنه فقدان الكثير من مناصب العمل دون تعويضها حيث بلغ عدد المناصب المفقودة 260.283 منصب خلال الفترة 1994-2001، وتشير مصادر أخرى إلى فقدان 314.000 نتيجة تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي ثم برنامج التعديل الهيكلي.

ومن جهة أخرى لما ننظر إلى الاستثمار ونربطه بالتشغيل فهذا يعني أن هناك معادلة تجمع هذين المتغيرين، فكلما كان الاستثمار أكبر كلما كان هناك زيادة في مناصب الشغل وبالتالي امتصاص البطالة⁽²⁾.

¹ - كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 133

² - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 133.

ثالثا- آثار اقتصادية أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

تتنوع وتتعدد الآثار التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف له، إلا أن المعطيات الإحصائية التي تسمح لنا بقياس هذه الآثار بدقة غير متاحة، الأمر الذي اضطرنا أن نقصر على الآثار التي يمكن استنتاجها دون الرجوع إلى الإحصائيات المعينة بها ومنها ما يلي: (1)

1- تعدد وتحسن نوعية المنتجات والخدمات

وهذا من خلال دخول مستثمرين أجانب في نشاطات محددة، فالشراكة الأجنبية في إنتاج مواد التنظيف والتطهير أنتجت تعدد في تلك المنتجات وتطور وتحسن في نوعيتها، فبعض مواد التنظيف المنزلية لم تتغير أنواعها ولا أحجامها لا حتى أغلفتها الخارجية لمدة تفوق عقدا من الزمن حينما كان الإنتاج والتوزيع محتكرين من طرف مؤسسة عمومية واحدة، لكن بدخول نفس المؤسسة مع شراكة أجنبية تنوعت منتجاتها وتعددت، ناهيك عن النواحي التي تستدعي تنوعا في الاستخدام أ التجديد مثل بعض منتجات المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية التي لم تدخل تعديلات ملموسة على منتجاتها.

2- التخفيف من الواردات السلعية

إن ارتفاع قيمة الواردات تحدث نتيجة عدة عوامل منها ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات أو ارتفاع الطلب المحلي إلى مستوى يفوق الإنتاج المحلي وهما عنصرين كافيين لتبرير الارتفاع الحاصل في الواردات السلعية الجزائرية، ومن ثمة يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تساهم بطريقة غير مباشرة في تخفيض الواردات من خلال تلبيتها للحجم الفائض من الطلب المحلي على الإنتاج المحلي.

¹- بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2005)، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص39-40.

3- المساهمة في تكوين اليد العاملة

رغم كثرة مراكز التكوين والمؤسسات التعليمية والجامعات، إلا أنه توجد هوة بين هذه النخبة الجامعية والنقص المسجل في التقنيين والمهندسين والمسيرين والمؤهلين، الأمر الذي يحتاج إلى مساهمة المستثمرين الأجانب بالتعاون مع الحكمة الجزائرية على إحداث نوع من الانسجام والتوازن بين عروض التكوين واحتياجات السوق.

4-المساهمة في تحسين المالية العمومية

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في إطار الخوصصة الكاملة للمؤسسات العمومية أو في إطار الشراكة الأجنبية تخفض أو تزيل نهائيا الأعباء المالية التي تتحملها الخزينة العمومية الناتجة عن تعثر مثل هذه المؤسسات وتحقيقها لنتائج سلبية خلال فترات زمنية متتابعة¹ وقد تتقلب تلك الأعباء إلى مداخيل تجنيها الخزينة العمومية من خلال اقتطاع الضرائب المتنوعة الناتجة عن ممارسة النشاط الاستغلالي، أو الضرائب على حين تحققها، وهي حالة محتملة الوقوع بقوة، لأنه لا يمكن تصور مجيء مستثمر أجنبي بهدف تحقيق خسائر من وراء استثماراته يمكن القول أن المردود المالي الذي يعود على المالية العمومية من خلال استثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة.

¹ . www/noor-publishing.com/catalog/978-620-19-05-2018 على الساعة 02:57

قمنا هذا الفصل بعرض الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية بمختلف المسائل والمفاهيم، وذلك من خلال المبحثين وقد استخلصنا أن الاستثمارات الأجنبية أهمية حيث تعتبر الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة والرفاهية الاجتماعية ويمكن اعتبار هذا الاستثمار الأجنبي كأداة الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي، واستخلصنا من هذا الفصل أن التنمية الاقتصادية تختلف من بلد لآخر ومن فترة لأخرى ومع ذلك فإن هناك أهداف مشتركة تسعى إليها معظم الدول.

والتنمية الاقتصادية لها دور بارز في القضاء على العقبات الاجتماعية والاقتصادية وكذا الصعوبات الإدارية لتحسين مستوى الاستثمار الأجنبي الذي يكون خادما لمتطلباتها من خلال مجموعة من الاستراتيجيات المختلفة سواء التركيز على تكوين رأس المال المادي أو من خلال الاعتماد على إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو الغير المتوازن.

الفصل الثاني:

المنظومة القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي

في الجزائر

إن النتائج الايجابية التي يمكن أن تتجم عن تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية، إذا أحسن التعامل معها، أدت بالكثير منها إلى تهيئة الظروف المناسبة للحصول على أكبر قدر من هذه الاستثمارات.

وقد ارتأينا في هذا الفصل دراسة حالة الجزائر وقد قمنا بعرض الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي في الجزائر وقمنا بدراسة المنظومة القانونية للاستثمار الأجنبي ومختلف التطورات التشريعية والقانونية، وأشرنا إلى التدفقات الاستثمارية الجزائرية وعرجنا إلى التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما:

- المبحث الأول: التطورات التشريعية لقوانين الاستثمار في الجزائر.
- المبحث الثاني: تطور التدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر وتوزيعها الجغرافي والقطاعي.

المبحث الأول: التطورات التشريعية لقوانين الاستثمار في الجزائر.

عرفت التنمية في الجزائر مرحلتين، تميزت الأولى بالاستعانة بالقطاع الخاص سواء كان وطنيا أو أجنبيا، وقد اقتصر حضور المستثمر الخاص الوطني على قطاع النفط وقد بدأ يتقلص هذا الحضور نتيجة إجراءات التأميم، وانتهى مجهود السلطة في هذه المرحلة بإعلان فشل سياسة جذب الاستثمار، وتعرض الاقتصاد الوطني لأزمة مالية بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 أجبرت السلطة على الانتقال إلى المرحلة الثانية من مراحل اللجوء إلى الاستثمار الخاص، ومع تزايد حدة الأزمة الاقتصادية اضطرت السلطة إلى الإذعان لاشتراطات صندوق النقد الدولي والمتمثلة في انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية لتصبح مجرد دولة حارسة، منح زيادة النشاط الاقتصادي إلى القطاع الخاص بما تقنصه من حرية الاستثمار وضمانات مرافقة لها.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر.

الفرع الأول: قوانين ما قبل الإصلاحات الاقتصادية.

تميزت مرحلة ما قبل الإصلاحات بوجود فترتين مختلفتين تبنت الجزائر من خلالهما مجموعة من القوانين المتعلقة بالاستثمار، يمكن دراستها كالآتي:

أولا- فترة الستينات.

1- قامت الجزائر منذ الاستقلال بمجموعة مشاريع استثمارية في مختلف المجالات الحياة كانت مسيرة في ظل النظام الاشتراكي القائم على الاقتصاد الموجه، ولترسيخ فكرة الاستقلال الاقتصادي وانتهجت عدة مخططات تنموية وهي: (1)

¹ - سلمان حسن: "الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية"، مذكرة ماجستير، منشورة،

كلية الاقتصاد و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص36-37

1- **المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):** الهدف منه هو تحضير الوسائل المادية والبشرية لانجاز المخططات التنموية، وأعطت الأولوية للهياكل الصناعية وقطاع المحروقات.

2- **المخطط الرباعي الأول (1970-1973):** حدد هذا الاتجاه التخطيط الجزائري نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات.

3- **المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):** أدى إلى ارتفاع أسعار النفط وتراكم رأس المال من خلال قطاع المحروقات.

4- **المخطط الخماسي الأول (1980-1984):** كان يدعم الاستثمارات العمومية وعمل على إدماج البرامج الاستثمارية الباقية مع استثمارات جديدة.

5- **المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):** نص على ضرورة انجاز الاستثمارات المتعلقة بتقويم الطاقات الإنتاجية مع إنهاء البرامج الجاري تنفيذها.

ومن أهم القوانين التي نظمت الاستثمار في الجزائر:

II- قانون الاستثمارات رقم 63-277

يعتبر أقل نص تشريعي تصدره الحكومة الجزائرية سنة 1963⁽¹⁾ وكان يهدف الى بعث النشاط الاقتصادي من خلال جذب الاستثمار الأجنبي، وقد تم الاعتراف بحرية الاستثمار الأجنبي بما يتماشى مع النظام العام، ومنح رؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب وأخرى خاصة متعلقة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية:

¹ القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 53 سنة 1963.

1- الضمانات العامة: ومن بينها حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب حرية التنقل والإقامة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات، المساواة أمام القانون لاسيما المساواة الجبائية، الضمان ضد نزع الملكية.

2- الضمانات الخاصة: يتعلق هذا النظام بالمؤسسات الجديدة، أو التوسع للمؤسسات القديمة على أن ينجز الاستثمار في قطاع يتم بالأولوية⁽¹⁾.

III- قانون الاستثمارات رقم 66-284

1- الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر: فقد بادرت الدولة والهيئات التابعة لها بالقيام بالمشروعات الاستثمارية ضمن القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، ويمكن لرأس المال الوطني أو الأجنبي أن يستثمر في القطاعات الأخرى بكل حرية.

2- منح الامتيازات والخدمات للاستثمار: وتتمثل في اعتمادات محددة في القانون من الوالي خاصة بالمؤسسات الصغيرة، وأخرى من طرف أمانة اللجنة الوطنية للاستثمار تخص المؤسسات المتوسطة، واعتمادات من وزير المالية تخص المساواة الجبائية².

ثانيا: فترة الثمانينات.

1- حاولت السلطات في هذه الفترة التركيز على الاستثمار الخاص. حسب متطلبات عملية التدويل الاقتصادي التي يشهدها العالم، وتم صياغة نصوص تشريعية من بينها³:

¹ - ليليا بن منصور: الشراكة الأرومتوسطية و دورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي، (الجزائر، تونس، المغرب) رسالة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2012، ص149.

² - القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982، المتعلق بإنشاء و تسيير الشركات الاقتصادية المختلطة،(الجريدة الرسمية، العدد 35، المؤرخة في 1 أوت 1982).

³ - ليليا بن منصور، مرجع سابق، ص121.

1- قانون رقم 82-13: جاء هذا القانون استجابة لتطور الاحتياجات الاجتماعية وهو يخص عمل الشركات الاقتصادية المختلطة، ساهم في تقديم إعفاءات ضريبية وجبائية، ومراقبة المستثمرين الأجانب عن طريق الرخص الممنوحة لهم.

2- القانون رقم 86-13: وقد جاء لتعديل القانون رقم 82-13 لعدم قدرة هذا الأخير على جلب الاستثمارات المحلية والأجنبية خاصة في قطاع المحروقات⁽¹⁾.

3- القانون رقم 88-25: تبنت الجزائر هذا القانون موازاة مع الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى استقلال المؤسسات العمومية وأصبحت تلك المؤسسات غير خاضعة للوصاية الوزارية.

الفرع الثاني: قوانين ما بعد الإصلاحات الاقتصادية:

يمكن تقسيم مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية إلى فترتين كما يلي:

أولاً- فترة التسعينات.

رغم الأوضاع الأمنية والسياسة الغير مستقرة واختلال الهيكل الاقتصادي الا أنها شهدت قوانين ومراسيم لتشجيع الاستثمار كالاتي⁽²⁾:

1- قانون النقد والقرض رقم 90-10:

جاء هذا القانون لتكوين مبدأ الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، ينظم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال وتضمن مجموعة من المبادئ من بينها:

¹- القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 يوليو 1988، يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، (الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخة سنة 1988).

²- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، يتعلق بالنقد و القرض، (الجريدة الرسمية العدد 14، الصادرة في 18 أبريل 1990).

- الغاء الفوارق بين القطاع العام والخاص. وأصبح ترخيص الاستثمارات من صلاحيات مجلس النقد والقرض للبنك المركزي بدلا من اللجنة الوطنية للاستثمارات الخاضعة لسلطة الادارة في اطار تبسيط عملية قبول الاستثمار، واحداث توازن في سوق الصرف.

II- المرسوم التشريعي رقم 93-12:

لقد حققت الجزائر قفزة نوعية في مجال التعامل مع قضايا الاستثمار الأجنبي، ومن أهم ما جاء به هذا القانون هو عدم التمييز بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، وقد فسح المجال للاستثمار في جميع القطاعات ما عدا تلك التي تعتبر إستراتيجية⁽¹⁾.

ثانيا- فترة ما بعد التسعينات.

تميزت هذه الفترة بعودة الاستقرار السياسي والأمني، وتحسن الأوضاع الاقتصادية، مما استلزم مواكبة هذه الأوضاع بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر ومنها:

I- الأمر رقم 01-03

جاء هذا الأمر من أجل تحديد النظام الذي سيتم تطبيقه على الاستثمارات الوطنية والأجنبية فقد أعطى أهمية بالغة للاستثمارات التي يتم انجازها ضمن نشاطات اقتصادية هدفها انتاج السلع والخدمات، وبالتالي أصبح الاستثمار مفتوحا لجميع الشركاء الوطنيين وتم تكريس نظامين في منح الامتيازات، وهما النظام العام والنظام الاستثنائي⁽²⁾.

II- الأمر رقم 06-08:

جاء هذا الأمر لتعديل ويتم الأمر السابق وأهم التعديلات التي تضمنها: ⁽³⁾

¹- المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، (يتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 64. الصادرة سنة 1993).

²- فلة حمدي: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق، مجلة الفكر، العدد العاشر، كلية الحقوق و العلوم السياسية-بسكرة، الجزائر، جانفي 2014، ص337.

³ - <http://WWW.andi.DZ/Index.php/aR/>

1- تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريعات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

2- أنشئ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار وضع تحت سلطة ورئاسة الحكومة، مكلف بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات وسياسة دعمها وغيرها من المهام.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار *ANDI* كآلية لترقية الاستثمار الأجنبي.

أولاً- تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI*:

أنشأت من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، فضلا عن الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات أو الرخص، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتحول الوكالة بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل وتنفيذ مشاريع الاستثمارات وبتكفل على الوكالة أيضا بالمستثمرين وتمكنهم من تنفيذ مشاريعهم، وضمان متابعة وترقية الاستثمارات⁽¹⁾.

ثانياً- مهام الوكالة *ANDI*

- الاستقبال وتمكن المستثمرين من تنفيذ استثماراتهم.
- تسهيل اجراءات تكوين المشاريع الاستثمارية من خلال الشبايبك الموحدة اللامركزية.

¹- فلة حميدي، مرجع سابق، ص 210

- تسيير اليات تشجيع الاستثمار وذلك من خلال منح امتيازات ضريبية وشبه ضريبية وجمركية.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار.

- تسيير الحافظة المالية والعقارية.

وتتشكل هذه الوكالة من شباك وحيد يضم: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ممثلين عن البيئة والعمران، إدارة الجمارك، مصالح السجل التجاري، الغرفة الوطنية للسجل التجاري CNRC، الوكالة الوطنية للعقار الصناعي، مصلحة إيرادات الضرائب، مصلحة إيرادات الخزينة، الكشف الرسمي للإعلان، "الإشهار القانوني"⁽¹⁾.

ثالثا: مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

- الإعفاء عن الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقننات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

- الإعفاء عن الحقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز عن الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية⁽²⁾.

¹- ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص70.

²- المرجع نفسه، ص77.

المطلب الثالث: الضمانات الموضوعية والاجرائية للاستثمار الأجنبي في الجزائر.

تسعى كل دولة من خلال سياستها التشريعية الى منح العديد من الضمانات القانونية للاستثمارات الأجنبية فيها، يهدف جذبها وحتى يطمئن المستثمرون الأجانب على أموالهم ولا يمكن تدور عدم وجود اطار قانوني معين يحمي الاستثمارات الأجنبية لدولة تحاول الارتقاء واللاحق بركب التطور الاقتصادي الهائل الحاصل في الدول المتقدمة، وهذا عن طريق الاستثمارات وفي ظل اقتصاد عالمي يتجه نحو الاقتصاد السوق، فوجود نظام قانوني لجذب وحماية الاستثمار أمر ضروري لا بد منه.

أولاً- الضمانات القانونية المتعلقة بالمبادئ المنظمة للاستثمار الأجنبي.

كرس المشرع الجزائري مجموعة من المبادئ الأساسية من أجل جذب وتشجيع الاستثمارات وترقيتها وتوفير الحماية القانونية اللازمة لهل من خلال المرسوم التشريعي رقم 93-12 وتم التأكيد عليها في الأمر رقم 01-03 المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 06-08 وهي⁽¹⁾:

I- مبدأ حرية الاستثمار:

تم تركيب مبدأ حرية الاستثمار الأول مرة في القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، كما أقره المرسوم التشريعي رقم 93-12 من خلال تقديسه للملكية الخاصة وفتح المجال أمام رأس المال الوطني والأجنبي لانجاز الاستثمارات في مختلف المجالات، وقد كرس هذا التوجه بشكل ملموس في دستور 1996، بموجب المادة 37 منه

¹ - أحمد تالي: (النظام القانوني للأنشطة المنجمة في الجزائر)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزوزو 2014، ص3

التي نصت على ما يلي: (1) (حرية الصناعة والتجارة مضمونة وتمارس في اطار القانون) والملاحظ في نص المادة أنها أقرت مبدأ التجارة والصناعة الذي يعد من ركائز الاقتصاد السوق، بحيث يمنح للأشخاص امكانية ممارسة الأنشطة ذات الطابع الاقتصادي بكل حرية في اطار قواعد قانونية. وذلك اثر الاعتراف بالحق في المبادئ الخاصة، وتم تأكيد مبدأ حرية انجاز الاستثمارات مع مراعاة الأنظمة القانونية للأنشطة المقننة وحماية البيئة، وهذا عليه المادة 04 منه.

II- مبدأ المساواة في المعاملة وحيرة التحويل

1- مبدأ المساواة في المعاملة

إن المقصود من هذا المبدأ هو تمكين المستثمر الأجنبي من الاستفادة من كل الامتيازات المنصوص عليها في قانون الاستثمار للدولة المضيفة للاستثمار على قدم المساواة مع المستثمر الوطني فالمعاملة الوطنية نظام قانوني يلتزم بموجه الدولة المستقطبة للاستثمار بمنح المستثمر الأجنبي معاملة لا تقل تفضيلا عن المعاملة الممنوحة للمستثمرين الوطنيين، وبالتالي يتمتع المستثمر الوطني في إقليم البلد المستقطب للاستثمار، فهو ضمان يعترف به المستثمر الأجنبي في أعلي القوانين الاستثمارية، ويضمن هذا المبدأ المعاملة المنصفة والعادلة بين المستثمرين، وقد كافه المشرع الجزائري بموجب المادة 38 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، ويتضمن عدم التمييز في مجال الحقوق والواجبات المتعلقة بالاستثمار، باستثناء ما تمليه التشريعات المتعلقة بالأنشطة المقننة. أما في حالة وجود اتفاقيات دولية، فتخضع المعاملة لمبدأين أساسيين هما: مبدأ الدولة الأولى بالدعاية ومبدأ

¹ - المرسوم الرئاسي رقم 96-438، المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، يتعلق باصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996.

المعاملة بالمثل، فهما يضمنان للمستثمر المنتمي للدولة المتعاقدة مع الجزائر مزايا تفضيلية.¹

2- مبدأ حرية التحويل:

أدرج المشرع الجزائري ضمان إعادة تحويل رؤوس الأموال المستثمرة ونواتجها في نص المادة 31 من الأمر 03-01 (تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقاً من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام ويتحقق من استيرادها قانوناً من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان المبلغ أكبر من رأسمال المستثمر في البداية)⁽²⁾.

III- مبدأ الثبات التشريعي

يراد بمبدأ الثبات التشريعي التزام الدولة بعدم ادخال تعديلات على الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم الاستثمارات المنجزة عند تعديل أو إلغاء القوانين الخاصة بالاستثمارات فأعمال قواعد العدالة تحببنا إلى ضرورة خضوع الاستثمارات للتشريع والتنظيم الذي نشأت فيه.

فالقاعدة العامة هي صلاحية الدولة في إطار ممارسة سيادتها عن طريق سلطتها التشريعية بسن قوانين وأنظمة ثبات التشريع من أهم الضمانات الجاذبة للاستثمار، وخاصة في الدول التي بحاجة للاستثمار، فهو يستند إلى نصوص قانونية قائمة في قانون الدولة المضيفة للاستثمار، بحيث ينص على منح الطرف الأجنبي المتقاعد مع الدولة كافة المزايا

¹ - المرسوم الرئاسي رقم 94-1 المؤرخ في 20-02-1994، يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الحكومة الجمهورية الديمقراطية الشعبية، و حكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع و الحماية المتبادلين، فيما يخص الاستثمارات، في 13 فيفري 1993،(الجريدة الرسمية، العدد الأولي، سنة 1994، ص05).

² - عثمان بقنبش: الاستثمارات الأجنبية في إطار منظمة التجارة العالمية، مجلة منازعات الأعمال، العدد 06، المغرب، ماي-يونيو 2015، ص125.

الاستثنائية المنصوص عليها في هذا القانون، مع التعهد باستمرارها حتى في حال تعديل هذا القانون وضمان تفعيل هذا المبدأ بالاستقرار التشريعي والسياسي، فالهدف منه هو تقادي المماس بسلامة العقود المبرمة وضمان استمرار سريان الإطار القانوني الذي اتخذت وفقا له الاتفاقيات التعاقدية⁽¹⁾.

ثانيا - الضمانات الإدارية المتعلقة بالاستثمار.

يتطلب نجاح المشروع الاستثماري توفر مناخ إداري ملائم في الدول المستقطبة للاستثمار والنظام الإداري يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.

وسعيا من المشرع الجزائري لإزالة التعقيدات البيروقراطية التي تقف حائلا دون نجاح المشروع الاستثماري: تبقى قانون الاستثمار لسنة 1993 إجراءات مبسطة في عملية قبول الاستثمار وتم التأكيد على ذلك في الأمر رقم 03-01 المعدل والمتمم، كما كرس المشرع الجزائري مبدأ جديد وهو مبدأ لا مركزية الشباك الوحيد وتبسيط إجراءات قبول الاستثماراتها منها: (2)

- تبسيط إجراءات قبول الاستثمار.
- إلغاء النظام الاعتماد.
- إحداث نظام التصريح بالاستثمار.

* مبدأ لا مركزية الشباك الوحيد: من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية والطابع المركزي للإدارة الجزائرية، وبهدف تسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين تم إنشاء الشباك الوحيد وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات، والتي تحولت إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وليتولى هذا الشباك الاهتمام بكل المساعي الإدارية لإنجاز أي مشروع. ويقصد

¹- شوقي جباري، محمد محجوب الحداد: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا، دراسة حالة تونس، ليبيا، مصر، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، الجزائر، ص 209.

²- شوقي جباري، مرجع سابق، ص 201

بالشباك الوحيد تلك الهيئة الوحيدة في الدولة التي لها مسؤولية التنسيق بين مسائل عديدة أساسا بدخول الاستثمارات الأجنبية، ترقيتها ودعم أعمالها إلى حين انتهائها، فمبدأ هذا الشباك يجنب المستثمر إضاعة جهده ووقته في التنقل بين مختلف المرافق الإدارية مقدما الطلبات لكل واحد منها على حدة فهي آلية اعتمدها المشرع الجزائري منذ سنة 1993 بمناسبة المرسوم التشريعي رقم 93-12 وقد احتفظ المشرع بالشباك الوحيد في الأمر 01-03 المعدل والمتمم وقد أضفى عليه خصوصية جديدة فحد طابعه اللامركزي⁽¹⁾.

ثالثا: الضمانات القضائية المتعلقة بتسوية منازعات الاستثمار.

مما لا شك فيه أن ارتفاع حجم الاستثمارات فنجاحها مرتبط بمدى الحماية الممنوحة للمستثمرين ويتطلب من الدول المضيفة الاستثمار توفير المناخ المناسب الذي يشعر المستثمر الأجنبي بالثقة والأمان، فتشجيع الاستثمارات الأجنبية يحتاج إلى ضمانات قضائية يرتاح معها المستثمر ومن بينها:

1- ضمان اللجوء إلى القضاء الوطني

يعتبر حق اللجوء إلى القضاء لطلب الحماية من المبادئ التي كلفتها الدول لرعاياها وهو حق دستوري في المادة 140 من الدستور 1996 ومن خلال المادتين 41 و42 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية السابق ذكرها يتضح تمسك الدولة الجزائرية بمبدأ السيادة الوطنية، وتتولى ولاية القضاء الوطني الاختصاص القضائي من خلال نص المادة 41 ولم يكتف بهذا الحد متى كان أحد أطرافها جزائريا وذلك وفقا لما تقضي به أحكام المادة 42 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية والتي تنص على " يجوز أن يكلف بالحضور كل جزائري أمام الجهات القضائية بشأن التزامات تعاقد عليها في بلد أجنبي مع الجزائري⁽²⁾.

¹ - عثمان بقنيش: المرجع السابق، ص128.

² - المادة 42 من قانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 يتضمن قانون الاجراءات المدنية و الادارية،(الجريدة الرسمية، العدد 21، المؤرخة في 23 أبريل 2008، ص 08).

رابعاً- الضمانات المالية المتعلقة بالاستثمار.

I- ضمان حماية الاستثمار من المخاطر الغير تجارية

يميز الفقهاء بين نوعين من المخاطر التي تواجه المستثمر، فالنوع الأول يتمثل في المخاطر التجارية، والتي تدخل في إطار حياة المؤسسة وليس للدولة أية مسؤولية فيها، والمخاطر الغير التجارية والتي تتدرج ضمن بعض الأحداث السياسية التي تعرفها الدولة وتؤثر بشكل مباشر على الاستثمار.

1- ضمان حماية الاستثمار من المخاطر السياسية:

نحاول أن نلقي الضوء على مفهوم المخاطر السياسية ثم أنواع المخاطر.

أ- مفهوم المخاطر السياسية: لا يوجد تعريف للخطر السياسي، لكنه عرف عن اتفاق ب" تغيير مفاجئ يمس الاستثمار بسبب حدث سياسي"¹ كما يعرفها البعض بأنها "هي تلك الإجراءات التي تتخذها الحكومة أو السلطات في الدولة المضيفة للاستثمار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويكون من شأنها حرمان المستثمر الأجنبي من حقوقه وسلطاته الجوهرية على الاستثمار ومنافعه"⁽²⁾.

ويقتضي الخطر السياسي توافر عنصرين هما: وجود حدث ناتج عن سوء تسيير المصالح العمومية للدولة المضيفة والمساس بملكية المستثمر وحرمانه من حقوقه.

ب) أنواع المخاطر السياسية: وتتمثل فيما يلي: ⁽³⁾

- الحرب والاضطرابات الداخلية التي تحتاج الدولة المضيفة.

¹- سيف هشام الفخري، الاستثمار الدولي و المخاطر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، امعة حلب، سوريا، 2010، ص17

²- المرجع السابق، ص84.

³- عبد الهادي رياض سمرمد، الاستيلاء المؤقت على العقارات، مجلة كلية الحقوق العدد 2، المجلد 15، جامعة البحرين، جويلية 2013، ص84-88.

- عدم الاستقرار السياسي.

- التأميم.

- نزع الملكية.

- الاستيلاء.

- المصادرة.

2- ضمان حماية الاستثمار من الإجراءات الانفرادية:

وتتمثل في:

أ) ضمان حماية المستثمر من الإجراءات المباشرة: ومن بين هذه الإجراءات⁽¹⁾:

• خطر العجز عن تحويل العملة ويتحقق ذلك عندما تتخذ الدولة المضيفة إجراءات تؤدي لوضع موانع تحد من قدرة المستثمر على أن يحول أصول استثماراته أو فوائد أو الدخل الناشئ.

• خطر عدم الوفاء، ويتحقق عندما يكون المستثمر غير قادر على استرجاع أمواله إذا أراد التنازل عن مشروع أو ثمن التصفية أو عدم تسديد الديون.

• الإجراءات التمييزية، وهي ذات طابع سياسي تمس بالمستثمر وحقوقه في الملكية، فكل التشريعات الوطنية للدولة المضيفة وكذا الاتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تمنع كل أشكال التمييز مهما كانت طبيعتها.

ب) ضمان حماية الاستثمار من الإجراءات الغير المباشرة:

تمس هذه الإجراءات التي تتخذها الدولة المضيفة بملكية الأجانب بصفة غير مباشرة وممن بينها المشاريع الاقتصادية التي تهدف إلى خلق حالة الاحتكار والإصلاحات الضريبية والجمركية، ومن بينها: ⁽²⁾

¹ - عصام الدين مصطفى بسيم، "النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الاخذة في النمو"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1972، ص421.

² - سيف هشام الفخري، مرجع سبق ذكره، ص60.

- الاحتكار وتلجأ البلدان النامية لمثل هذا الإجراء من أجل السيطرة على بعض القطاعات الحيوية وتدعيم استقلالها الاقتصادي.
- الإصلاحات الضريبية والجمركية: وتعتبر الضرائب من الموارد المالية الهامة المحال من أجل الرفع من الموارد المالية للخرينة العمومية، مما يؤثر على عقود الاستثمار المبرمة مع الشركات الأجنبية.

II- ضمان اللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي

بعد اخضاع النزاعات المتعلقة بالاستثمار الى التحكيم التجاري الدولي من الضمانات التي يطالب بها المستثمر الأجنبي، لذلك يحرص على أن يتم ادراج شرط التحكيم مع الدولة المضيفة ولو على حساب عدم اتمام العقد، وهذا لعدم ثقته في نزاهة وعدالة القضاء الوطني لهذا سيكون محور الدراسة في هذا المطلب هو مفهوم التحكيم التجاري الدولي.

ضمن المشرع الجزائري المستثمر الأجنبي من خلال السماح له باللجوء للتحكيم التجاري الدولي⁽¹⁾ اذ يعد التحكيم ضمانة اجرائية لا تقل أهمية عن الضمانات الأخرى نظرا للمزايا المتعددة التي يوفرها المستثمر الأجنبي من امكانية اختيار المحكم وسرعة الفصل في النزاعات ومرونة المحاكم التحكيمية، وامكانية تنفيذ الحكم التحكيمي، فهو نوع من العدالة الخاصة ينظمه القانون ويسمح بمقتضاه بإخراج بعض المنازعات عن ولاية القضاء العام في حالات معينة ويعرف الأستاذ فيليب فوشار التحكيم على أنه " اتفاق الأطراف على عوض منازعتهم للفصل فيه على هيئة خاصة هو الذي يختارونها"

ويتضح مما تقدم التحكيم لا يختلف عن القضاء، فكلاما طريقة قانونية كل النزاعات القائمة بين الطرفين، وقد أصبح الطريقة الأكثر شيوعا كل النزاعات التجارية خاصة في المعاملات التجارية الدولية، حيث وجد مجاله الخصب خصوصا مع تنامي العلاقات

¹ - نعيمة كروش: تطور موقف البلاد النامية من التحكيم التجاري الدولي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق جامعة الجزائر، ص11.

التجارية بين الدول وازدهار المشروعات الاستثمارية وتعدد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار⁽¹⁾.

خامسا: الضمانات المتعلقة بمنح الامتيازات والحوافز في اطار الاستثمار الأجنبي في الجزائر

الحوافز هي مجموعة السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل الأرباح وتحقيق أعلى معدلات الانتاج والنمو أو هي مجموعة من الاجراءات والترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار أو توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمر فيها.

في هذا الاطار منحت الدولة الجزائرية المستثمر الأجنبي ضمن المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05-10-1993 بمجموعة من الحوافز والامتيازات، منها ما هو متعلق بالنظام العام ومنها ما هو متعلق بالنظام الخاص⁽²⁾.

I- الامتيازات المتعلقة بالنظام العام

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة اقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لانجاز المشروع وبداية تشغيله.

1- مرحلة الانجاز: في هذه المرحلة يستفيد المستثمرون من امتيازات طيلة 3 سنوات والتي يمكن تمديدها بقرار من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وهذه الامتيازات:

¹- نعيمة كروش، المرجع السابق، ص13.

²- رشيد بلغازي، أثر الاستثمار المباشر على الاقتصاد الوطني- حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير، العدد05، سطيف، 2005.

- الاعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل النسبة لجميع المشتريات العقارية المنجزة في اطار الاستثمار
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر ب5 في المائة تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأي المال.
- اعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار من الرسم العقاري.
- تطبيق نسبة منخفضة ب 03 في المائة في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار⁽¹⁾.

2- مرحلة الشروع في الاستغلال:

- حسب ما نصت عليه المادتين 18 و 19 من نفس المرسوم يستفيد من امتيازات² كذلك في هذه المرحلة:
- الاعفاء طيلة فترة أديانها سنتين وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري.
- تطبيق نسبة منخفضة من الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة من الاعفاء المحددة (5 سنوات).
- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ 07 % من رسم الأجر المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الاعفاء مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال النظام الاجتماعي.-
- الاستفادة من المشتريات المحلية المودعة لدى الجمارك والخدمات المرتبطة بها الموجهة للتمويل المنتجات المعدة للتصدير من الاعفاء من الحقوق والرسوم

¹- عبد الهادي رياض سرمد، مرجع سبق ذكره، ص66.

²- طالب محمد، أثر الحوافز الضريبية و سبل تعقيها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد06، ص316.

II- الامتيازات المتعلقة بالنظام الخاص

لقد أولى المشروع الجزائري أهمية بالغة لهذا الموضوع من خلال المرسوم التشريعي 12-93 الصادر في 5 أكتوبر 1993 وذلك في اطار تدعيم اقتصاد السوق والمتمثلة في المناطق الخاصة والمناطق الحرة⁽¹⁾.

1- الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة

يخص هذا النظام الاستثمارات التي تتم ضمن المناطق ذات الاولوية والمحددة في الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار كالأنشطة غير الملوثة او الانشطة ذات القيمة المضافة العالية في الميدان التكنولوجي، حيث يستفيد المشروع من امتيازات خلال مرحلتين²

(أ) مرحلة الانجاز:

في هذه المرحلة يستفيد المستثمر تقريبا من نفس الامتيازات التي يستفيد منها في مرحلة الانجاز في اطار النظام العام، بالإضافة الى ذلك يستفيد المستثمر حسب نص المادة 21 من القانون 12-93 المذكور سلفا من تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة عن أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد أن تقومها الوكالة.

(ب) مرحلة الشروع في الاستغلال:

- الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشرة سنوات في النظام الفعلي.

- اعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار على الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة مدة أدناها 5 سنوات وأقصاها 10 سنوات.

¹- زين منصور، واقع وفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال افريقيا، الشلف، العدد الثاني، ص132

²- المرجع نفسه، ص135.

- تخفيض يقدر ي 50 في المائة من النسبة المحفظة من الارباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط المنصوص عليها.
- في حالة التصدير الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات، الدفع الجزافي على الرسم على النشاط الصناعي والتجاري حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط.
- تكفل الدولة جزئيا او كليا بمساهمات ارباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الاجور المدفوعة للعمال طيلة خمس سنوات قابلة للتמיד بناء على قرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

- دفع اتاوة ايجابية طوال المدة المتبقية لسيرانها.

ج) مرحلة انطلاق الاستغلال:

- الاعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على ارباح الشركات، الدخل الاجمالي للأرباح الموزعة، الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني.
- الاعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء على الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار⁽¹⁾.

III- الاكثيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة:

ويشمل الاستثمارات المنجزة في المناطق المزمع انشاؤها وتكون هذه الاستثمارات موجهة أساسا الى التصدير، حيث تعد العمليات التجارية بين المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة في التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية كما نصت عليه المادة 26 من نفس القانون، وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه جبائي وجمركي باستثناء بعض الأنشطة وهي: ⁽²⁾

- مساهمات الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي حسب المادة 28 من نفس المرسوم.

¹- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1998، ص37-38.

²- زياد رمضان، نفس المرجع السابق ص40.

- تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة من الضرائب.

- يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الاجمالي بنسبة 20 في المائة من مبلغ أجورهم.

جدول رقم (01-02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال فترة (2017-2000)

المؤشرات السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم (مليار دولار)
2000	438
2001	1196
2002	1065
2003	634
2003	882
2004	1081
2005	1795
2006	1662
2007	2593
2008	2793
2009	2746
2010	2764
2011	2571
2012	1484
2013	1260
2014	1660
2015	2010
2016	2300
2017	2800

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (النشرة الفصلية الثانية) 2014، ص14، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، ص248.

المبحث الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة الى الجزائر وتوزيعها الجغرافي والقطاعي

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

شهدت تحقيقات الاستثمار الاجنبي ارتفاعا خلال سنة 2001 و2002 مقارنة بسنة 2000 اين سجلت 1196 مليون دولار لتحل بذلك المرتبة الثالثة افريقيا حيث تزامن هذا الارتفاع مع صدور القانون 01-03 وما تضمنه من حوافز وضمانات وكقدمة المستثمر الاجنبي والمحلي. اما سنة 2002 فقد سجلت حوالي 1065 مليون دولار. وهذا راجع الى بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية.

خلال سنة 2003، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة نحو الجزائر لتبلغ 634 مليون دولار ويرجع هذا الانخفاض الى انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر القطاع الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية الا أنه بعد سنة 2003 عرفت تدفقات ارتفاعا بسبب بيع الرخصة الثالثة للشركة الكويتية مما يؤكد الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الا ان اغلب الحوافز الضريبية يمنحها الامر 01-03 ضمن النظام الاستثنائي⁽¹⁾ لتسجل رقما قياسيا طوال مسيرة الاصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية حيث بلغت 2746 مليون دولار سنة 2009 وهذا دليل أن الاقتصاد الوطني تحمل أثر الصدمة الخارجية بسبب تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد ادخار ميزانه للسنوات 2008-2011، لكن خلال سنة تدفقات الاستثمار الاجنبي انخفضا

¹ - بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني حول "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه السداسي الاول من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013، ص4.

وهذا راجع الى فرض قاعدة 49-51 على الاستثمارات الأجنبية والتي تنص أن المستثمر الوطني الحق على الحصول على 15 في المائة على الاقل في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع بالإضافة على عدم امكانية المستثمر الاجنبي استرجاع رأس ماله الا بعد 25 سنة من النشاط والغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار⁽¹⁾ وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

المطلب الثاني : توزيع الجغرافي للتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر
جدول رقم (2-2): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر
خلال الفترة (2002-2017)

المناطق	عدد المشروعات	القيمة بالمليون
أروبا	277	898192
الاتحاد الأوروبي	274	5683446
آسيا	68	119506
أمريكا	16	65636
الدول العربية	200	1267592
افريقيا	3	27799
استراليا	2	2974
متعددة الجنسيات	13	89992
المجموع	678	2471691

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

¹- بنك الجزائر، المرجع السابق، ص6.

حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات لقد كان توزيع الاستثمارات المباشرة على المناطق المذكور الدول الأوروبية تصدرت قائمة لدى المستثمرة في الجزائر من حيث قيمة الاستثمار خلال الفترة 2002-2017 بقيمة استثمارية قدرت بـ898192 مليون ثم يأتي في ما بينها الاتحاد الأوروبي بمبلغ 5683446 مليون أي ما يعادل 274 مشروع أما في المرتبة الثالثة أستراليا بمبلغ 2974 مليون بعدد مشاريع 2 أما أستراليا .

الجدول رقم (02-03): اهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2011-2016)

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات
اسبانيا	7	2232.1	3
قطر	2	2150.0	2
تركيا	2	1737.3	2
لوكسمبورغ	1	837.3	1
المملكة المتحدة	7	408.7	6
فرنسا	15	376.6	13
جنوب افريقيا	1	350.0	1
سويسرا	3	286.0	3
ألمانيا	6	175.8	6
بورما	1	159.8	1
أخرى	42	664.1	39
المجموع	87	9378	77

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات

تعد اسبانيا من اهم البلدان المستثمرة في الجزائر خلال الفترة من 2011 إلى 2016 بتكلفة قدر بـ2232.1 مليون دولار تليها بعد ذلك قطر بإجمالي 2150 مليون دولار ثم تليها تركيا بـ1737.3 مليون دولار ولوكسمبورغ بـ837.7 مليون دولار وهذا من خلال ما وضعه الجدول.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

لقد تم تقدير التعهدات الخاصة بـ184 مشروعاً بمفهومها الواسع لأي استثمار أجنبي أصحاب الامتياز وبأبني الجملة، حيث كان أصحابها (المستثمرون الأجانب) ينوون إقامتها بالجزائر لوحدهم أو في إطار الشراكة بمبلغ 73 مليار دج وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-04): الوضعية العامة لعمليات الاستثمار المختلفة في الجزائر (2010-

(2013)

أنصاف العمليات	عدد المشاريع	التكلفة بالدينار الجزائري	التكلفة بالدولار الأمريكي	التكلفة الاجمالية بالدينار الجزائري
الاستثمار الأجنبي المباشر	87	6.639.477.18	1.030.821.24	29.300.311.61
وكلاء التوزيع	66	7.021.671.62	1.436.699.67	38.575.397.41
تجار الجملة	31	664.600.00	199.264.00	5.040.437.44
المجموع	184	14.979.838.60	2.666.953.91	72.946.146.49

Source: Media Bank des investissements agrees par le conseil de la monnaie et du credit opcit, 2014, p15-22.

اعتماداً على المعطيات السابقة نجد بالرغم من مجلس النقد والقرض قد وافق على 105 ملف المتعلقة بالاستثمارات المباشرة إلا أننا نجد سوى 87 منها محققة في الجزائر و13 أخرى متجهة الخارج و5 منها لم يصدر في حقها قراراً رسمياً في حين تمثل الاستثمارات 40% من الإجمالي مركزه في قطاعات مهمة من قطاع المحروقات الزراعية والصيد، مواد البناء الكيماويات والمطاط والبلاستيك وهذا وهذا ما يؤكد الجدول الموالي: (1)

¹ - مجلة الاقتصاد والأعمال، الشركة، العربية للصحافة ببيروت، سبتمبر 2014، العدد 277، ص 98.

الجدول رقم (02-05): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية (2010-2013)

الوحدة مليون دج مليون دولار

التكلفة		عدد المشاريع	قطاع النشاط
بالعملة الصعبة	بالعملة الوطنية		
56.329	1289.311	17	كيمياء، البلاستيك، المطاط
25.467	257.166	06	خدمات بترولية
301.312	276.166	12	الفلاحة والصيد
85.395	979.892	14	صناعات حديدية ميكانيكية
2.663	10.075	15	خدمات مقدمة للشركات
173.011	939.041	01	مواد البناء
600.00	8.784	06	تجارة
14.727	402.992	01	مالية
271.023	1.011.780	04	محروقات
2.420	16.397	05	نسيج
22.659	331.142	03	صناعات زراعية
8.659	59.352	03	مواصلات
2.588	15.536	01	أشغال عمومية
14.476	321.656	01	ماء الطاقة
1.006	13.295	02	الخشب والفليين
210.863	760.890	05	قطاعات مختلفة
1.030.821	6.693.477	87	المجموع

المصدر: مجلة الاقتصاد والأعمال، الشركة العربية للصحافة، بيروت، سبتمبر 2014، العدد 277، ص 98.

بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والامكانيات السياحية الضخمة التي تمتلكها الجزائر، فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي، غير أنّ السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى اطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي⁽¹⁾، والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2008).

الجدول رقم (02_05) تدفق الاستثمار الاجنبي الى الجزائر (2000 2008)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تدفق FDI الوارد إلى الجزائر	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1662	2646

Source: www.unctad.org/fdistastics,world in vestiment resport 2009

www.unctad.org/annextables

من خلال الجدول نستنتج أن الجزائر لقد حققت الجزائر خلال السنوات الأخيرة مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بـ 1196 مليون دولار سنة 2001 وهي السنة التي توافقت إصدار الأمر رقم 03/01 وما نظوى عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة بـ 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل⁽²⁾ بيع رخصة الهاتف النقال أوراسكوم الجزائر وخصوصة شركات الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبانية، هذا وآخر فقد استطاعت هذه الاستثمارات تحسين مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءاً منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي في سنة 2003 إلى مستوى 634 مليون دولار،

¹ -

² - ناجي بن حسين، تقييم الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 31، 2009، ص 59.

ثم ارتباع إلى مستوى 882 مليون سنة 2004 بفضل بيه الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهكذا فإن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في سنة 2001، 2002، 2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات.

الجزائر ومغيرها من الدول النامية تحاول تعزيز مسارها الاقتصادي وتهيئة الاندماج في الاقتصاد العالمي وهذا ما دفعها إلى محاولة خلق منظومة قانونية تتماشى مع متطلبات السوق العالمية عامة والسوق الداخلية خاصة والتي احتوت على حزمة من الحوافز والضمانات والقوانين المشجعة للمستثمرين الأجانب في الجزائر، هذا من جهة ومن جهة اخرى فإن التدفقات التي شهدتها الاقتصاد الوطني وتحريك التجارة الخارجية للبلاد، ومن هنا تبين لنا أن الاستثمار الأجنبي خاصة في الفترة الأخيرة قد شهدت حركة قوية رغم بعض التشديد في الجانب القانوني إلا أنّ هذا لا ينفي أن الجزائر قد حققت قفزة نوعية في هذا المجال.

بارغم من التحسن التدريجي للمناخ الاستثماري في الجزائر و ما تضمنته من عديد المزايا و الحوافز المقدمة للمستثمرين باضافة الى الاتفاقيات الموقعة من الدولة الجزائرية مع العديد من الدول فيما يخص حماية المستثمرين الا ان حجم الاستثمارات الاجنبية لم ترقى الى مستوى الفرص و الامكانيات المتاحة ذلك ان مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال يعاني من عوائق حالت دون قيام مشاريع الاستثمار الاجنبية او المحلية مما ادى الى ضعف الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي.

حيث تتبع اهمية المناخ الاستثماري من خلال اثره على جلب او طرد الاستثمارات الاجنبية و مدى ملائمة ظروف بيئة الاعمال و استقطابها للاستثمارات.

الفصل الثالث:

دراسة وتحليل مناخ الاستثمار الاجنبي

في الجزائر

لقد اعتبرت الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الثمانيات من القرن العشرين الاستثمار الأجنبي كنوع من أنواع التدخل من طرف الأجانب في الشؤون الداخلية للبلاد والمساس بالسيادة الوطنية بعد انتهاج الجزائر للنهج الاشتراكي إلا أنّ عقد الثمانيات استطاع أن يغير تماما من تلك النظرة بعد الدخول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد لا مركزي، مما ساعد على ظهور تشريعات جديدة مشجعة للاستثمار وهذا في شكل وحيد وهو الشركات المختلطة، ثم من التسعينات إلى غاية وقتنا الحالي تمت عدة محاولات لإصلاح النظام الاقتصادي الجزائري وقصد قبول الاستثمارات الأجنبية في شكل كامل، وفي هذا الفصل سنتناول المباحث التالية:

- المبحث الأول: مظاهر وأسباب تقيد الاستثمار الاجنبي في المشرع الجزائري.
- المبحث الثاني: تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

المبحث الأول: مظاهر تقييد الاستثمار في المشروع الجزائري

بموجب قانوني المالية التكميليان لسنتي (2009-2010) أدخلت تعديلات في النظام القانوني للاستثمار من شأنها تقييد الاستثمار من بينها تقييده بقاعدة (49%، 51%) سواء مع الشراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية، أو في حالة خوصصة المؤسسات العمومية، وهي نفس القاعدة التي تطبق في حالة انجاز الاستثمارات من قبل المتعاملين الأجانب ودون اهمال وجوب توفير ميزان العملة الصلبة واللجوء إلى التمويل المحلي، ثم احداث حق الشفاعة لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية الاقتصادية على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب وبذلك لم يعد بإمكان المستثمر الأجنبي استثناء مؤسسات او مشاريع بمفرده أو الإشتراك مع مستثمر أجنبي آخر إلا في اطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51 على الأقل من رأس المال الاجتماعي⁽¹⁾.

المطلب الأول: مظاهر تقييد الاستثمار الاجنبي في ظل الأمر 01-03 المعدل والمتمم⁽²⁾.

بعد صفقة التنازل عن مصنعي الأسمنت بمعسكر ومسيلة من قبل مجمع أوراسكوم المصري لصالح مجمع (la forge) وعلان شركة أوراسكوم تلكوم التيديرها شركة (Djezzy)، التنازل عن أسهمها في رأس مال جازي إلى متعاملين أجانب.

لجأت السلطة التنفيذية إلى التشريع بالأوامر تصدر الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 22 يوليو 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ليدمج عدة احكام في الأمر 01-03 وتتمثل في:

¹ - الجريدة الرسمية، العدد 44 المؤرخة في 26 يوليو 2009.

² - الجريدة الرسمية، العدد 30 المؤرخة في 29 أوت 2010

أولاً-خضوع الاستثمارات الأجنبية للتصريح والدراسة المسبقة

قبل تعديل الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار ألغي ضمناً إجراء التصريح المسبق انجاز المشاريع الاستثمارية باستثناء المشاريع المستفيدة من المزايا الملزمة بالتصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث جاء في نص المادة 04 منه ما يلي: «تجزر الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة»⁽¹⁾.

والتدابير السابقة لا تستفيد منها إلا المشاريع ذات المساهمة الوطنية والتجارية، حيث بموجب 01-09 يلزم على المستثمرين الأجانب استصدار تصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار قبل انجاز مشروع النشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات حتى في حالة عدم الاستفادة من المزايا، ويخضع كل مشروع استثمار أجنبي مباشر مهما كانت طبيعته إلى الدراسة المسبقة لدى (CNI) الذي يترأسه الوزير الأول.

ومثل هذه التغييرات التي تقضي على ازدواجية مكونات السلطة التنفيذية التي تثبت عزيمة المستثمرين الجانب وتزعزع ثقتهم امام حكامه التسيير لأن مقاربتها غير مستمرة وغير دقيقة كذلك⁽²⁾.

ثانياً- وجوب انجاز الاستثمارات الأجنبية في اطار شراكة

كرّس الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار الحرية التامة للاستثمار المحلي أو الأجنبي، غير أنه بموجب تعديل قانون المالية لسنة 2009 يستلزم تطبيقاً المادة 04 مكرر إنجاز الاستثمارات الأجنبية في اطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي كما تحدد مساهمة الاستثمارات الأجنبية بنسبة 49% من رأس المال الاجتماعي.

¹ - المادة 04 مكرر 03 من الأمر 03-01.

² - الجريدة الرسمية، العدد44، المؤرخة في 26 يوليو 2009.

والمساهمة بأقلية في رأس المال لا تمنح الطرف الوطني المقيم حق الملكية، ولكن فقط حق المساهمة في التسيير الشركة، وبالرغم من ذلك يكفي أحيانا أن يمتلك الطرف المحلي مجموعة أسهم تقل من 51% حتى يشكل ما يسمى بالأقلية المعرقة، زد على ذلك، فيترتب عن هذه التدابير عدم الانتفاة من نقل التكنولوجيا للاقتصاد الوطني من خلال استفادة المساهمين المحليين من التجارب الأجنبية.

رغم أن البعض يرى أن هذه التدابير تدخل في مجال السلطة التنظيمية التي تمتلكها الدولة على إقليمها وليس فيها تمييز طالما أن المستثمرين يستفيدون من نفس الحقوق والالتزامات، لكن حسبنا المستثمر الأجنبي لن ينظر له نظرة المشرع الجزائري لأن الإجراءات المعقدة والمسبقة المفروضة على المستثمرين الأجانب التي تلزم مشاركة المساهمة الوطنية قد لا تتوفر على التكنولوجيا المناسبة ستضعف اهتمام هؤلاء بالبلاد وتوَجَل تنويع الموارد الاقتصادية وبالتالي لن تخاطر شركات أجنبية في توظيف رؤوس أموال في ظل غياب الاستقرار القانوني والسياسي⁽¹⁾.

ثالثا-وجوب اللجوء إلى التمويل المحلي

صدر قانون المالية التكميلي لسنة 2010 بموجب الأمر 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010 ليتضمن في المادتين 46 و 47 المعدلتين والمتممتين للمادتين 04 مكرر 03 و 04 مكرر 04 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتم ما يلي: «توضع ما عدا في حالة خاصة، التمويلات الضرورية لانجاز الاستثمارات الأجنبية، المباشرة أو بالشراكة، باللجوء إلى التمويل المحلي باستثناء تشكيل رأس المال و يحدد نص تنظيمي عند الحاجة، كيفية تطبيق هذه الأحكام»⁽²⁾.

¹ - المادة 4 مكرر 1 للأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001.

² - ج.ر. عدد 49 المؤرخة في 29 أوت 2010.

رابعاً- ممارسة حق الشفعة

صدر قانون المالية التكميلي لسنة 2010 بموجب الأمر 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010 ليتضمن في المادتين 46-47 احكام احداث حق الشفعة للفائدة الدول والمؤسسات العمومية الاقتصادية على كل التنازلات عن حصص المساهمين الجانِب أو لفائدة المساهمين الأجانِب ولك تصرفات التنازل عن الحقوق العينية العقارية المتبعة من أطراف شركات أجنبية تخضع للتشريع الجزائري سواء أبرم العقد داخل التراب الوطني او خارجه.

وتنص المادة 04 مكرر 03 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم على ما يلي: «تتوفر الدولة وكذا المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانِب أو لفائدة المساهمين الأجانِب».

وفي حالة تقريره التنازل عن حصصه لمساهمين وطنيين او لفائدة مساهمين أجانِب. وفي حالة ممارسة الشفة من الدولة او المؤسسة العمومية الاقتصادية يتم تعيين خبير لتفادي المغالاة في تقييم الأسهم من المستثمر الأجنبي مقارنة بسعرها الحقيقي.

وفي ظل انعدام تشخيص دقيق للموضوع، يبدو الحزم بان السياسة المتبعة في مجال الاستثمار حاجز لتطوره يشوبه التناقض، لأن الجزائر تحاول الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو يدفعنا إلى البحث في أسباب ومبررات تقيد الاستثمار الأجنبي.

خامساً-وجوب تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة المشروع⁽¹⁾.

¹ - المادة 04 مكرر 03 من الأمر 01-03.

المطلب الثاني: أسباب ومبررات تقييد الاستثمار الأجنبي

وهي كما يلي⁽¹⁾:

- لأجل الحفاظ على المصالح الاقتصادية الوطنية، فرض على المستثمرين الأجانب التقييد بقواعد جديدة، ونتج عن تدابير قوانين المالية لسنتي 2009-2010 مقاربتين، حيث يرى أنصار المقاربة الأولى أنّ التدابير ذريعة لإعادة هيكلة السياسية الاقتصادية دون الحياء أو التراجع عن سياسة الانفتاح الاقتصادي، وحسب نسيم أولمان هذه التدابير تيررها المصلحة الوطنية يرافقها تعليق المفاوضات المنظمة العالمية للتجارة (OMC). ويرى أنصار المقاربة الثانية أنّ هذه التدابير التراجع عن سياسة الانفتاح الاقتصادي فحسب فلاديميرا أندراق هذه التدابير تؤخر سياسة الخصخصة وليس هناك إرادة سياسة للانفتاح الاقتصادي، لأنه إذا وجدت إرادة لتتم احتواء وتفكيك معارضي الإصلاحات، ويرى "يوسف عبد الله" أنّ الجزائر ذهبت أبعد من التزاماتها الدولية، والإنفتاح الاقتصادي أحد العوامل الرئيسية لتفكيك الهيكل الصناعي الجزائري، كما أنّ الانفتاح ساهم في الريح السريع في نشاطات الاستيراد، وعدم قدرة القطاع الخاص على تولي شغلة التنمية بحكم طبيعته الطفيلية.

والأخطر من ذلك دخول بعض هذه التدابير حيز التنفيذ تحت شعار السيادة الاقتصادية هو ذريعة لاختفاء مصالح باروتات النظام، الراغبين في المشاركة كرها أو طوعا في عائدات المؤسسات الأجنبية المتوطئة في الجزائر⁽²⁾.

وإجمالا وضعت افتراضات بشأن الأسباب الحقيقية لتدابير قوانين المالية

2009 و 2010 يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط جوهرية: ⁽³⁾

¹ - عبد السلام أبوقحوق، مرجع سابق، ص70.

² - Akram Bekaid, *une dynamique d'alliance au nom de la souverainete nationale*, op.cit, p170.

³ - زياد رمضان، مرجع سابق، ص49.

1-الفرضية الأولى: تتمثل في إعادة السلطة العمومية النظر في نشاط الاستيراد الذي شهد تطور غير مسبوق، مما يسرع تفكيك الهيكل الصناعي، حيث السلطة عبرت عن عدم رضاها اتجاه المستثمرين الأجانب، الذي يفضلون تحويل أرباح طائلة عوض إعادة استثمارها في الجزائر، كذلك المنتظر من هذه التدابير توجيه الطلبات المحلية إلى المنتج المحلي.

2-الفرضية الثانية: التدابير السابقة جاءت بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية العالمية والسلطة أتخذت هذه التدابير لتفادي آثارها، خاصة أن الجزائر شهدت في سنوات التسعينات صدمة على مستوى جهاز الدولة إثر التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية على ديونها والخارجية.

3-الفرضية الثالثة: تتمثل هدف أساسا لاختبار رد فعل الشركاء الدوليين وسعي الدولة الجزائرية الجزائرية للاستفادة من إعادة التفاوض بعمق خلال المواعيد المحددة بشأن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

يفضل المستثمر الأجنبي في الدولة المضيفة النظام الفعالية والأهم من ذلك الاستقرار القانوني والسياسي، وهو الذي لم يتجسد لأن الأمر ما يلبث أن يستقر إلا ويأتي تعديل جديد يزعزه، وهذا ما يشكك في نوايا السلطات العمومية وتجعل المستثمرا لاجنبي يشعر بالقلق لما يستثمر أمواله، وما يهم المستثمر ليس الحوافز الجبائية والمالية وإنما مدى توفر محيط غير بيروقراطي وشفاف واستقرار قانوني يوفر ضمانات الاستثمار بتقليص آجال تنفيذ المشاريع.

وكل العناصر السابقة تتمثل مقومات أساسية من مقومات الإدارة الرشيدة ومن المؤكد بروز الفساد في الجزائر وارتقائه إلى حد وصوله إلى قطاعات حساسة كقضية سونطراك سيكون لها تأثير سلبي على الاستثمار في جميع القطاعات بل يفقد الدولة المصداقية والمقدرة على تحقيق التنمية والاستقرار.

المبحث الثاني: تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المطلب الأول: تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار

الفرع الأول: مؤشرات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

أولاً- المؤشرات الاقتصادية الكلية

I- معدل النمو

لقد كان أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة الأثر المباشر في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فبعدما سجلت معدلات النمو في بداية التسعينات 1990 معدلات سلبية، ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام سنة 2003 إلى 6.9% وصل سنتي 2004 و 2005 إلى حدود 5.3%، لكنه تراجع سنة 2006 إلى 2.7% ويعتبر هذا المعدل غير كافي لمواجهة مشكلة البطالة التي ما تزال في مستويات مرتفعة (أكثر من 20%) مما يتطلب تحقيق معدلات نمو تتجاوز 7% خلال السنوات العشر المقبلة.

II- التضخم

توجد علاقة ترابط كبيرة بين تغيرات معدلات التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية فقد شهدت معظم البلدان المتحولة نحو الاقتصاد السوق تطلبات كبيرة في معدلات التضخم الناتجة أساسا عن تحرير الاسعار التي كانت تحدد إرادريا، وقيام الحكومات بتخفيض سعر صرف العملة المحلية، فلقد عرفت معدلات التضخم في الجزائر وبعد تخفيض سعر الصرف في سنتي 1990 و 1991 ارتفاعا قياسيا تتجاوز 28% سنويا، ووصل معدل التضخم سنة 1994 إلى 39% وهو ما انعكس سلبيا على القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك، وتقلص معدل التضخم في السنوات الأخيرة ليستقر في حدود تتراوح بين 6% سنة 2000

و 1.64% سنة 2005، و 2.70% سنة 2007، ذلك ما يعني استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع الدول المجاورة وما يمكن اعتباره عاملا ايجابيا في تأكيد الاستقرار الاقتصادي.

III-التوازن الخارجي

شهدت وضعية ميزان المدفوعات بعد ارتفاع أسعار البترول منذ سنة 1999 تحسنا كبيرا إذ أصبح يسجل فائضا مما أدى إلى تحسين احتياطي الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى تراجع حجم المديونية إلى أقل من 1 مليار دولار في نهاية 2007 بعدما كانت تفوق 32 مليار دولار سنة 1994⁽¹⁾.

ثانيا - البنية التحتية للمواصلات والاتصالات

I-شبكة المواصلات

تتوفر الجزائر على شبكة للطرق البرية تعد الكبر في افريقيا اذ تقدر بـ107324 كلم، إلا أنّ هذه الشبكة تفتقر للصيانة الدائمة، فنسبة كبيرة منها تحتاج للتجديد، كما تعتبر كلفة النقل والتوزيع مرتفعة نسبيا، أمّا شبكة النقل بالسكك الحديدية فهي جد متأخرة في الجزائر، فهي في الغالب شبكة موروثية عن الحقبة الاستعمارية وبالرغم من بلوغها 4500 كلم إلا أنّ نسبة ضئيلة من نقل البضائع عبرها الأمر الذي زاد من كثافة استخدام النقل البري هذا ما يزيد تكاليف النقل والوقت.

II-تكنولوجيا الإعلام والاتصال

لقد سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الأنترنت والتقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الأنترنت، وقد عرفت منذ سنة 1994 تقدما ملحوظا في مجال

¹- رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير منشورة قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص95.

الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الأنترنت، ففي نهاية 2007 قد بلغ مستخدمي الأنترنت 2.5 مليون مستخدم، وكما قد عرفت قطاع الاتصالات اللاسلكية والسلكية منذ سنة 2003 تحولات معتبرة بفضل قانون 2000 الذي ألغى الاحتكار العمومية في المجال، وفصل بين خدمة البريد وخدمة الاتصالات، وهذا ما يسمح لمتعاملين خواص وأجانب بالاستثمار في القطاع⁽¹⁾. فقد ارتفع عدد المشتركين من 21 مليون سنة 2007 فقد كان 600 ألف مشترك سنة 2001، وهكذا فقد انتقلت الكثافة الهاتفية الكلية (ثابت ونقال) من 5.28 (سنة 2000 إلى 51% سنة 2005) تم استثمارات بلغت 5 مليار دولار، 4 استثمار أجنبي مباشر ورغم هذه النتائج فقد احتلت الجزائر سنة 2005 المرتبة 87 من بين 115 دولة في تكنولوجيا لاعلام والإتصال⁽²⁾.

الفرع الثاني: ايجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

إنّ الاستثمار الأجنبي لا يقتصر كونه شكل من أشكال اقتحام السوق، بل هو حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية، التي تجري في شكل تدفقات بين من يجسدها ومن يستقبلها.

أما بالنسبة للدول المضيفة له فإنّها أضحت تدرك بأنّ له مزايا كثيرة.

أولاً- ايجابيات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

أ- ايجابيات بالنسبة للدول المضيفة له

وتتمثل في:

¹ - ابراهيم بختي، الأنترنت في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 1، 2006، ص 316.

² - المرجع نفسه، ص 31.

- تغطية النقص الذي يميّز الإدخار المحلي مما يؤدي هذا إلى تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.
- كما يؤدي إلى استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية هذا من جهة، كما يحفز المنتخبين المحليين على ضرورة تطوير كفاءاتهم الانتاجية أي سيرهم في خلق مناخ عمل ملائم لرأس المال الوطني.
- يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا إلى اعطاء امكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات اضافية أو تكميلية تمس في الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية والقطاعات الانتاجية المختلفة، وهذا يعني بصورة عامة تكملة الاستثمارات الوطنية منها الخاصة⁽¹⁾.
- واكتساب قدرة أكبر حلا للانتاج مع تخفيض التكاليف لبعض الاستثمارات المحلية لتوفير بعض مستلزمات الانتاج.
- مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر بتعبيد الطرقات المؤدية إلى مشروعه وتوصيل شبكات المياه، الصرف، الكهرباء... الخ.
- المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات.
- جلب العمالة المؤهلة وكذا المستثمرين الكبار.
- خلق مناصب الشغل جديدة مما يؤدي لتقليص البطالة، وتنمية الموارد البشرية في الدول النامية.

II- ايجابيات الاستثمار الاجنبي بالنسبة للدول القائمة به

تمثل ايجابيات الاستثمار الاجنبي بالنسبة للدول القائمة به في النقاط التالية:

¹ -تحف عبد السلام ، لمرجع سبق ذكره ، ص31.

- يضمن دخول رؤوس الاموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صبغة مجموعة الأرباح المحققة في الدول والمضيضة والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.
- سيساهم أيضا في تحسين ميزان المدفوعات للدول.
- استغلال الموارد الأولية المتوفرة في الدول المضيضة له وخاصة منها الدول النامية ومن ثمة ضمان التمويل وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.
- استغلال اليد العاملة الرخيصة بدلا من اليد العاملة ذات تكلفة (الأجور والرواتب) في الدول القائمة به.
- استغلال المناخ الطبيعي للانتاج إلى جانب استغلال فرصة توفر الأسواق النابعة للدول له، أين سيتم احتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط الشيء الذي تجسده الشركات المتعددة الجنسيات.
- الحصول على الامتيازات الاغرائية التي تقدمها الدول المضيضة التي تمتلك الموارد المالية او القروض وهذا ما يسمح بتذليل العراقيل ومختلف العقبات التي قد تعيق تجسيد الاستثمار⁽¹⁾.

ثانيا - سلبيات الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيضة

1- تتمثل سلبيات الاستثمار الاجنبي بالنسبة للدول المضيضة فيما يلي: (2).

- عندما يصل الاستثمار الاجنبي تقريبا إلى مرحلة التصنيع يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية في الخارج، بالإضافة إلى استنزاف الحقيقي لاحتياجات العملة الأجنبية.
- تركز معظم نشاطات الشركات الاستثمارية في مجال التفجير وتداول السلع والخدمات دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى، ويعود السبب إلى البحث عن الربح مما

¹ - عبد العزيز قادري، الاستثمارات الدولية، دار هومه، الجزائر، 2004، ص11-12.

² - المرجع نفسه، ص16.

يؤدي إلى عدم مشاركة الشركات الاستثمارية الأجنبية في إقامة المشاريع التنموية الحقيقية.

- تدفق الاستثمار الأجنبي للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية.
- بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب.
- المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا لا تلائم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات.
- التأثيرات السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية والخضوع لضغوطات الحكومات الأجنبية مما يؤدي إلى الانقاص من الاستغلال الاقتصادي والسياسي.
- خطر المراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المصيفة للاستثمار الأجنبي وخطر توسعها لتصل إلى المجالات الخرى غير الاقتصادية ومن بينها المجالات الاجتماعية والثقافية وربما حتى السياسية أحيانا.

II- سلبيات الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول القائمة به

يمكن ذكر سلبيات الاستثمار المباشر بالنسبة للدول القائمة به كالاتي:

- القيود الهامة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة، والتي تعني في مجملها عمليات التوظيف او التصدير أو عقد تحويل الأرباح منها وإلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار.
- في المدى المتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان مدفوعاتها.

- الاخطار غير التجارية والمتعلقة بالتنصيف الضرورية لعمليات المصادرة والتأمين والتي تتجم من فعل إما عدم الاستقرار السياسي أو السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له⁽¹⁾.

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

أولاً- التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر

مؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية

تم وضع المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 1996 ويشير إلى أنّ البنية الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة بقلبه عجز مقبول في ميزان المدفوعات، معدلات متدنية للتضخم وبنية سياسية ومؤسسة مستقرة وشفافية يمكن التنبأ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري، و يقيم المؤشر كما يلي: أقل من 1، عدم تحسن في الاستثمار، من 1 إلى 2 تحسن في الاستثمار، من 2 إلى 3 تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

ثانياً- التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر

I- مؤشر التنافسية العالمية

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية، بحيث أصبح ضمن اهم المؤشرات العالمية ذات المصادقية العالمية لتنافسية الدول فهذه المؤشرات تمكن

¹ - عبد العزيز قادري، المرجع السابق، ص18.

الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما.

II- مؤشر الحرية الاقتصادية

صحيفة وال ستريت منذ عام 1995 تستخدم هذا المؤشر كأداة لقياس مدى تدخل الدولة في الاقتصاد ويستند إلى مجموعة من العوامل:

- معدل التعريف الجمركية المرجع السياسية التجارية، مدى وجود الحوافز غير الجمركية.
- الهيكل الضريبي للأفراد والشركات أي وضع إدارة مالية لموازنة الدولة.
- تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية المباشر.
- التشريعات والإجراءات الإدارية والبروقراطية⁽¹⁾.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

بالرغم من النتائج الإيجابية المدققة في الأعوام الأخيرة، على أنّ العمل لا بد أن يتواصل لتحقيق اتفاقيات تناسب امكانيات الجزائر وسوق تحاول عرض اهم المشاكل التي تعترض الاستثمار الأجنبي ليس من باب النقد وإنما وضع اليد على النقائص.

أولاً- في القطاع المالي والسكني

إنّ اصلاح النظام المالي وتحديث وسائل التسيير والتدخل في السوق المالية، أصبح ضروري ليواكب الاصلاحات الاقتصادية، وذلك لتحقيق النتائج المرجوة للاستثمار الأجنبي.

¹ - كسري مسعود، طهراوي دومة علي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الأجنبية في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: التنمية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قلمة، يومي 09-10 ديسمبر 2014، ص 89-90.

وبعد اجراء تحقيق عن المناخ الاستثماري في الجزائر تبين أنّ هناك نوع من التعقيد هي تحويل العوائد والأرباح من طرق المؤسسات الأجنبية، بالإضافة إلى انعدام الوسائل الكفيلة بتغطية التغيرات في معدلات الصرف والفائدة تؤدي إلى عدم وجود الثقة الكاملة في النظام المالي من طرف المستثمر الأجنبي⁽¹⁾.

ثانياً - العراقيل المرتبطة بالوضع الأجنبية

هناك بطرح المشكل الأجنبي في الجزائر؟

بغداد الأحداث في الدول المتطورة والنامية التي يعرفها العالم فإنّ وجود عدم الاستقرار الأجنبي الذي كان حكراً على الجزائر في بداية التسعينات، أصبح مؤشر عالمي وذلك بالدعم من إثارته كمشكل معيق للاستثمار الأجنبي، كما يجب لفت الانتباه إلى أهمية الاستقرار الأمني في جذب المستثمرين الأجانب حيث أنه يؤدي إلى استقرار كافة مؤسسات الدولة⁽²⁾.

I- السوق السوداء او السوق الموازية⁽³⁾.

إنّ السوق السوداء من اهم مخاوف المستثمرين حيث يلعب هذا السوق دور مهم في الاقتصاد الوطني، فالسعار المعروضة في هذه الأسواق تكون أقل وبالتالي إمكانية تحطم أسعار منتجات المستثمرين الأجانب.

II - مشكل العقار

- لماذا يعتبر مشكل العقار عائقاً في وجه الاستثمار؟

¹ - دلال فاطمة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر خارج قطاع المحروقات، أطروحة دكتوراه، البلديّة، 2008/2007،

ص54

² - المرجع السابق ص 45

³ - دلال فاطمة، المرجع السابق، ص37.

تتمثل في عدم توزيع الاختصاصات أدى إلى تدخل في صلاحية ومصادر القرار وبالنتيجة تعد الاجراءات القانونية وغياب المصادقية لقرار المسح حيث تشتت لمصدرين (ANDI, CALPI) بالإضافة إلى صعوبة الحصول على عقل لإنجاز المشروع في غياب تهيئة الأراضي، و الأسواق في بعض المناطق وسوء التسيير في هذا المجال.

بالنسبة للمناطق الصناعية، تعتبر المناطق الصناعية وسيلة فعلة لانتشار مساحات⁽¹⁾.

- لإنجاز مشاريع كبرى والتي تعرف بعض المشاكل اهمها⁽²⁾.

- فراغ قانوني يخص الامتيازات الخاصة بالمناطق الصناعية.
- عدم الوضوح في وضع العقار وعدم المشروعية بعض القرارات التي تخص منح عقارات مما يؤدي إلى المتعاملين الرفض.
- جهود الإمكانيات العقارية والمنشآت القاعدية.

مناطق النشاط: هي مساحات منشأة عن طريق الولاية او البلدية ولكن هذا الانشاء قد تم مثلا في ولاية البلدية في غياب وسائل التخطيط العمراني، وكانت النتيجة مساحات غير مهيئة وعدم وجود طرق تسهيل الاتصال وتحويل المساحات إلى فائدة السكن والتجارة.

ويعود مشكل العقار إلى عراقيل مثل عدم الحصول إلى رخص البناء دون عقد ملكية⁽³⁾.

في هذا سنحاول القاء نظرة على الهيكل القطاعي للقيمة المضافة حيث يظهر الدور الذي تلعبه قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام باعتباره القطاع الأهم من حيث استقطاب الاستثمار الجنبى المباشر والذي شكل حوالي 50% من القيمة المضافة معظم سنوات الدراسة باستثناء سنة 2009، حيث بلغت نسبة 38.41% من القيمة المضافة بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط وتطبيق قرار منظمة الأوبك القاضي بخفض

¹- دلال فاطمة، مرجع سابق، ص75.

²- كامل بكري، مرجع سابق، ص74.

³- عبد العزيز قادري، المرجع السابق، ص28.

حصتها الإنتاجية أين تراجع حجم الصادرات المحروقات كما اشرنا سابقا، في حين حققت معدلات نمو خارج قطاع المحروقات قيمة مضافة وصفة أقصاها سنة 2015، مدعومة بالإنعاش الاقتصادي الذي شهدته القطاعات الأخرى، حيث حقق قطاع الفلاحة قيمة مضافة وصلت إلى حوالي 12% سنة 2003 نتيجة للدعم الممارس على القطاع.

بالإضافة إلى القطاع الصناعي الذي حقق قيمة مضافة وصلت إلى 5.55% سنة 2008 بسبب الدعم الذي مارسه الاستثمارات الواردة إلى القطاع.

بالإضافة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية الذي حقق قيمة مضافة بـ12.35% والمدعوم بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه في الفترة الممتدة بين 2006-2009 والتي شكلت 28% من الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 03-01: الهيكل القطاعي للقيمة المضافة خلال فترة (2000-2017)

السنوات	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	هيكله القيمة المضافة
الفلاحة	12.07	13.16	12.00	12.12	10.89	10.38	10.46	11.56	7.78	8.81	8.73	9.03	11.88	11.99	11.44	11.93	10.8	
الصناعة خارج المحروقات	6.41	5.35	6.98	7.24	6.36	5.86	6.35	7.12	5.55	5.97	6.11	6.49	7.61	8.27	9.25	9.13	8.47	
المحروقات	47.43	46.00	50.35	53.50	46.00	46.37	43.09	38.41	53.45	50.89	52.85	52.09	45.48	43.49	40.51	41.82	47.11	
الأشغال العمومية	1.43	1.76	1.77	2.03	1.72	0.62	0.65	1.17	0.92	1.44	0.87	0.91	0.96	1.02	1.09	1.11	1.25	
البناء والأشغال العمومية	11.93	10.35	11.57	12.50	10.34	11.17	12.31	12.35	9.30	9.11	8.30	7.85	8.99	9.40	10.14	9.28	8.51	
النقل والاتصالات	12.07	10.89	11.35	10.63	9.57	9.28	10.22	11.35	9.23	10.23	10.12	10.02	10.05	9.08	9.35	8.79	8.04	
التجارة	12.87	11.90	11.89	12.85	12.65	12.78	13.90	14.22	10.73	10.74	9.91	10.38	11.90	12.85	13.96	13.79	12.71	
الخدمات	3.88	3.97	3.89	3.34	3.90	3.50	3.7	3.93	2.99	3.08	3.07	3.19	3.59	3.94	4.22	4.11	3.80	

المصدر: نشرة الديوان الوطني للإحصائيات حول الحسابات الاقتصادية 2000-2017، اللجنة التقنية المكلفة بالمحاسبة الوطنية، سبتمبر 2011.

يعتبر الاقتصاد الجزائري مرهون بقطاع المحروقات، حيث أن انخفاض عائدات القطاع يؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي، رغم أن أغلب الاستثمارات الأجنبية تتوجه إلى قطاع المحروقات، على غرار الشركات التي تعمل حالياً في مختلف أنشطة، قطاع المحروقات مثل: BP... الخ. shel, cepsol, cepsa, repsol البريطانية،

كما يضم قطاع الصناعة مجالات حيوية ومهمة للاستثمارات الأجنبية كصناعة الأدوية التي استقطب عدد الشركات الأجنبية كشركة glaxo smith لبريطانية، والتي تتطلع أن تكون رائدة في سوق الأدوية الجزائرية.

بالإضافة إلى المشاريع المتعلقة بتحلية 1.5م³ يوميا من مياه البحر، حيث يعرف السوق تنافسية كبيرة بين عدد من الشركات الأجنبية على غرار الشركات الإسبانية مثل le consortium والذي يضم أربع شركات (sadyt, cadesa, besas, cobra) والتي أنشأت سنة 2004 واشتركت هذا التمركز مع الشركة الجزائرية للطاقة (AEC) من أجل إنتاج الماء الخالي من الملح، بالإضافة إلى المجمع الإسباني (ENIMA, AQUALIA) التي تقوم بانجاز مصنع لتحلية مياه البحر في مستغانم بطاقة تقدر بـ100000م³، حيث ستقوم بانجاز شركة مشتركة مع (AEC) من أجل انجاز واستغلال هذه المحطات التي تقدر بـ100 مليون دولار تشغل لمدة 25 سنة⁽¹⁾.

¹ - على الموقع: www.hrdiscussion.com/hr123490.html، المطلاع عليه يوم 2018/05/16، على الساعة

بارغم من التحسن التدريجي للمناخ الاستثماري في الجزائر و ما تضمنته من عديد المزايا و الحوافز المقدمة للمستثمرين باضافة الى الاتفاقيات الموقعة من الدولة الجزائرية مع العديد من الدول فيما يخص حماية المستثمرين الا ان حجم الاستثمارات الاجنبية لم ترقى الى مستوى الفرص و الامكانيات المتاحة ذلك ان مناخ الاستثمار في الجزائرلا يزال يعاني من عوائق حالت دون قيام مشاريع الاستثمار الاجنبية او المحلية مما ادى الى ضعف الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي.

حيث تتبع اهمية المناخ الاستثماري من خلال اثره على جلب او طرد الاستثمارات الاجنبية و مدى ملائمة ظروف بيئة الاعمال و استقطابها للاستثمارات.

خاتمة

تعتبر الاستثمارات الأجنبية من أهم المواضيع التي تناولها الكثير من المفكرين الاقتصاديين، نظرا للأهمية البالغة التي تلعبها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتعد الجزائر من الدول المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة وإجمال تدفقات الاستثمارات الأجنبية، ومحاولة استقطاب عدد أكبر من الاستثمارات، واستغلال الامتيازات الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر

نتائج اختيار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى: (كلما تحسن مناخ الاستثمار كلما زاد حجم الاستثمارات الأجنبية، المتدفقة إلى الجزائر).

من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، اتضح لنا أن الإصلاحات المقدمة فلي هذا المجال تبقى غير كافية، حيث لا تزال هناك آثار سلبية كبيرة وامتيازات قليلة،

فبالنظر إلى سياسة التحفيز على الاستثمار تبني أن مناخ الاستثمار مازال غير ملائم بالرغم من النسب المتزايدة لتدفقات رؤوس الأموال الخارجة في السنوات الأخيرة، وذلك راجع في الأساس إلى العراقيل المتنوعة التي يعاني منها المستثمر الأجنبي كالبيروقراطية، مشكلة العقار، ضعف البنية التحتية، تعدد القوانين والمراسيم وعدم وضوحها... إلخ وهذا ما يثبت ويؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: (زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر يساهم في زيادة مستوى التنمية الاقتصادية)

يلعب الاستثمار الأجنبي دورا هاما في تحسين نوعية المنتجات والخدمات ويقوم بمساهمة تكوين اليد العاملة، وتقليل الواردات السلعية وكذلك تحسين المالية العمومية للبلد المضيف له وهذا يما ينعكس بالإيجاب على تطوير عجلة النمو وهذا ما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، مع ضمان تواصل هذه التنمية وتوازنها لفترة طويلة من الزمن لتلبية حاجيات الأفراد وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

لهذا جاء هذا البحث في عمومته لدراس موضوع الاستثمار الأجنبي وقد سلطنا الضوء على وجه الخصوص لمعالجة واقعه في الجزائر والعوامل المؤثرة في جلبه ومدى مساهمة في زيادة حجم الاستثمارات المتدفقة إلى الجزائر وانعكاساته الإيجابية والسلبية على عجلة التنمية الاقتصادية.

• وعلى ضوء هذه الدراسة يمكن تقييم بعض النتائج التي توصلنا إليها فيما يلي:

- عدم قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة لتمويل السوق المحلية، حيث لا يزال أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية والنمو في الجزائر من 2000 إلى 2018 ضئيل حيث لاحظنا أن العلاقة سلبية (-) بين معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة ومعدل الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى من خلال مجمل سنوات الدراسة.

- وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي بميزان المدفوعات، حيث أن ميزان المدفوعات يرتفع عند ارتفاع الاستثمار الأجنبي.

كما لاحظنا انخفاض نصيب الفرد من إجمال الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض معدلات النمو.

- توجه أغلب المستثمرين الأجانب إلى قطاع المحروقات والاتصالات وهذا لا يسمح بإحداث توازن قطاعي وتركز المشاريع في المناطق الشمالية عموما وفي المناطق الوسطى الداخلية خصوصا، وهذا ما يدل على عدم توفر مناخ استثماري ملائم في بعض المناطق من الوطن، وهذا يشير إلى عدم وجود توازن جهوي بين المناطق، ويعاني الاستثمار الأجنبي في الجزائر من عدة معوقات وعراقيل إدارية، بيروقراطية وقانونية وتشريعية، وهي أهم العراقيل التي أدت إلى الكبح في تدفقه وتطور القوانين والتحفيزات والتشجيعات الجمركية والجبائية لا تكفي لوحدها لاستقطاب رأس المال الأجنبي ما لم يصاحبها القرار في الوضع الاقتصادي والسياسي والقانوني .

الاقتراحات:

- العمل على وضع سياسة كاملة ومتناسقة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث أن هناك ارتباط قوي بين تدفق الاستثمار المباشر إلى الدول ومستوى تطورها الاقتصادي
- العمل على زيادة دور القطاع الخاص باعتباره القطاع الأكثر حرية وديناميكية وفاعلية، تهيئة مناخ استثماري تنافسي من خلال:
- إيجاد حل للعقار الذي يبقى عقبة كبيرة في وجه المستثمر الأجنبي، وإصلاح النظام القانوني بما يضيف عليه المزيد من الشفافية والوضوح، وتحسين وتطوير الهياكل القاعدية، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بإنشاء المؤسسات والقضاء على البيروقراطية.
- الإسراع في إصلاح المنظومة المالية (من خلال منح تحفيزات أكثر).
- تشجيع الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري، لأنه يؤدي إلى الزيادة في الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكار.
- العمل على توجيه الاستثمارات الأجنبية على القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة.
- إنشاء قاعدة بيانات إحصائية على شبكة الأنترنت من أجل توحيد مصادرها وإسنادها إلى هيئة واحدة رسمية، مع ضرورة تحديثها.

آفاق الدراسة:

على ضوء هذه الاقتراحات والتوصيات المتوصل إليها سنقدم بعض الآفاق التي تتمثل

فيما يلي:

- تبادرت لنا تساؤلات جديدة يمكن أن تكون بحوث مستقبلية للمهتمين بالموضوع وهي:
- أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات الجزائري.
- كيف يمكن للاستثمار الأجنبي دعم التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات (الواقع والتحديات)

قائمة المصادر والمراجع

اولا : باللغة العربية

1-الكتب :

- 1- لسوس مبارك ، " التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر،2012.
- 2- الهاشم عمر ، " ضمانات الإشعارات الأجنبية في القانون الدولي "، بدون طبعة ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 3- حمدان طاهر، " أساسيات الاستثمار"، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، الطبعة 1، عمان 2002.
- 4- صقر عمر ، " العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 5- أبو قحف عبد السلام ، " مقدمة في إدارة الأعمال الدولية "، الطبعة 4، كلية التجارة، مكتسبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998.
- 6- الحيوري عبد الرزاق محمد حسين ، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية "، الطبعة 1، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان، 2014.
- 7- خلف فليح حسين ، " التمويل الحسابي "، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.
- 8- الغزالي عيسى محمد ، الاستثمار الأجنبي المباشر، " تعاريف و قضايا "، الكويت، 2004.
- 9- إبراهيم منير هندي، " الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات "، منشأة المعارف، 2005 .
- 10- عبد الرحمن سماعيل ، عريقات حربي محمد ، " تعاريف، مفاهيم أساسية في الاقتصاد الكلي "، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- 11- كاظم حاسم العيساوي، محمود الوادي، " الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي"، عمان، 2000.
- 12- بكري كامل ، " التنمية الاقتصادية "، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 2007.

- 13- عجمية محمد عبد العزيز ، ناصف ايمان عطبة ، "التنمية الاقتصادية"، بدون طبعة ، الإسكندرية، 2000.
- 14- الدوري محمد، " التخلق الاقتصادي"، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2005.
- 15- رمضان زياد ،" مبادئ التنمية الاقتصادية"، دار وائل للطباعة، الطبعة 2، الأردن، 2000.
- 16- قحف عبد السلام ،" نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية "، دار النهضة، عمان، 2000.
- 17- مصطفى عصام الدين بسيم، "النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الاخذة في النمو"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1972.
- 18- جباري شوقي و الحداد محمد محجوب،" مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا، دراسة حالة تونس، ليبيا، مصر"، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2009.
- 19- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية (النشرة الفصلية الثانية).
- 20- قادري عبد العزيز ، الاستثمارات الدولية، دار هومه، الجزائر، 2004.

2- المجالات:

- 1- لوعيل بلال، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995-2007"، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، بومرداس، العدد الرابع 2008.
- 2- حمدي فلة، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق"، مجلة الفكر، العدد العاشر، كلية الحقوق و العلوم السياسية-بسكرة، الجزائر 2014.
- 3- بقنشب عثمان، " الاستثمارات الأجنبية في اطار منظمة التجارة العالمية "، مجلة منازعات الأعمال، العدد 06، المغرب، 2015.
- 4- رياض عبد الهادي سرمد، " الاستيلاء المؤقت على العقارات "، مجلة كلية الحقوق العدد 2، المجلد 15، جامعة البحرين، 2013.
- 5- بلغازي رشيد، " أثر الاستثمار المباشر على الاقتصاد الوطني - حالة الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير، العدد 05، سطيف، 2005.
- 6- طالبي محمد، " أثر الحوافز الضريبية و سبل تعجيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06.
- 7- زين منصوري، " واقع وفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصادية شمال افريقيا، الشلف، العدد الثاني.
- 8- رمضان زياد، " المبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي "، الطبعة 1 عمان، 1998.
- 9- مجلة الاقتصاد والأعمال، الشركة العربية للصحافة ، العدد 277، بيروت 2014.
- 10- بن حسين ناجي، " تقييم الاستثمار في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 31، 2009.

3- التقارير، القوانين و المراسيم :

- 1- القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، المتضمن قانون الاستثمار،
(الجريدة الرسمية، العدد 53 سنة 1963).
- 2- القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982، المتعلق بإنشاء و تسيير الشركات
الاقتصادية المختلطة،(الجريدة الرسمية، العدد 35، المؤرخة في 1 أوت 1982).
- 3- القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 يوليو 1988، يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية
الخاصة الوطنية،(الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخة سنة 1988).
- 4- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، يتعلق بالنقد و القرض، (الجريدة الرسمية
العدد 14، الصادرة في 18 أبريل 1990).
- 5- المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، (يتعلق بالنقد و القرض،
الجريدة الرسمية، العدد 64. الصادرة سنة 1993).
- 6- المرسوم الرئاسي رقم 96-438، المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار دستور
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996.
- 7- المرسوم الرئاسي رقم 94-1—1 المؤرخ في 20-02-1994، يتضمن المصادقة على الاتفاق
المبرم بين الحكومة الجمهورية الديمقراطية الشعبية، و حكومة الجمهورية الفرنسية بشأن
التشجيع و الحماية المتبادلين، فيما يخص الاستثمارات، في 13 فيفري 1993،(الجريدة الرسمية،
العدد الأولى، سنة 1994).
- 8- المادة 42 من قانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 يتضمن قانون الاجراءات
المدنية و الادارية،(الجريدة الرسمية، العدد 21، المؤرخة في 23 أبريل 2008).

9- بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني حول "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه السداسي الاول من سنة 2013"، الجزائر،

10- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

11- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .

12- الجريدة الرسمية، العدد44 المؤرخة في 26 يوليو 2009.

13- الجريدة الرسمية، العدد 30 المؤرخة في 29 أوت 2010.

14- المادة 04 مكرر 03 من الأمر 03-01.

15- الجريدة الرسمية، العدد44، المؤرخة في 26 يوليو 2009.

16- المادة 4 مكرر 1 للأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001.

المذكرات و الأطروحات :

- 1- شقاق حنان ، " تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاعات لأدوية على الاقتصاد الجزائري لدراسة حالة شركة
- 2- الكندي لصناعة الأدوية " ، رسالة ماجستير، قسم العلوم و التسيير، تخصص نقود و مالية، الجزائر، 2009. قويدري كريمة ، " الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر" ، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2011.
- 3- نزاري رفيق ، "الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة لخضر، باتنة 2008.
- 4- بهلول مقران، " علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2005)"، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010 .
- 5- حسن سلمان، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية"، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية الاقتصاد و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 6- بن منصور ليليا، " الشراكة الأرومتوسطية و دورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي، الجزائر، تونس، المغرب " رسالة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012.
- 7-تالي أحمد ، " النظام القانوني للأنشطة المنجمة في الجزائر" ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزوزو، 2014 .
- 8- الفخري سيف هشام ، " الاستثمار الدولي و المخاطر" ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، امعة حلب، سوريا، 2010.
- 9- كروش نعيمة ، " تطور موقف البلاد النامية من التحكيم التجاري الدولي " ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2013،
- 10- دلال فاطمة، " الاستثمار الأجنبي في الجزائر خارج قطاع المحروقات " ، أطروحة دكتوراه، البلدية، 2008/2007 .

ثانيا الفرنسية :

-www.noor-publishing.com/catalog/978-620

-www.ONS.dz

-www.albankaldawli.org

-www.bank-of-Algeria.dz

-[www.andi.dz /Index.php/ar/](http://www.andi.dz/Index.php/ar/)

-www.andi.dz

-Media Bank des investissements agrées par le conseil de la monnaie et -
du crédit opcit, 2014,

-www.unctad.org/fdistastics, world in vestiment resport 2009

-www.unctad.org/annextables

-Akram Bekaid, une dynamique d'alliance au nom de la souveraineté
nationale,

-www.hrdiscussion.com/hr123490.html